# جـــامعة غـــرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتّجارية وعلوم التّسيير

قسـم العلوم المالية والمحاسبة


مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

في ميدان العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

فرع علوم مالية ومحاسبة ، تخصص محاسبة .

بعنوان:

# القياس و الإفصاح المحاسبي في شركات التأمين

## دراسة ميدانية في شركات التأمين بولاية غرداية


من إعداد الطالب :

- بن روبة ياسين

تحت إشراف الأستاذ :

- الدكتور عجيلة محمد

مساعد المشرف الأستاذ :

-أولاد ابراهيم ليلى


أمام اللجنة المكونة من السادة :

| الإسم و اللقب | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|
| د. إرحاب ويسام | غرداية | رئيسا |
| د. عجيلة محمد | غرداية | مشرفا ومقررا |
| د. مرسلي نزيهة | غرداية | مناقشا |

السنة الجامعية : 1440هـ-1441هـ / 2019م-2020

# جـــامعة غـــرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتّجارية وعلوم التّسيير

قسـم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

في ميدان العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

فرع علوم مالية ومحاسبة ، تخصص محاسبة .

بعنوان:

# القياس و الإفصاح المحاسبي في شركات التأمين

## دراسة ميدانية في شركات التأمين بولاية غرداية


من إعداد الطالب :

– بن روبة ياسين

تحت إشراف الأستاذ :

– الدكتور عجيلة محمد.

مساعد المشرف الأستاذ :

–أولاد ابراهيم ليلى .


أمام اللجنة المكونة من السادة :

| الإسم و اللقب | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|
| د. إرحاب ويسام | غرداية | رئيسا |
| د. عجيلة محمد | غرداية | مشرفا ومقررا |
| د. مرسلي نزيهة | غرداية | مناقشا |

السنة الجامعية : 1440هـ-1441هـ / 2019م-2020

# الإهـــداء

أهدي ثمرة عملي هذا إلى الوالدين الكريمين اللذان كان لهما

الفضل بعون الله فيما وصلت إليه، فاللهم احفظهما.....

إلى جميع إخوتي وأخواتي كبيرا وصغيرا.....

إلى كل من كان لي عونا في رحلة البحث.....

وإلى كل من يسعى جاهدا لطلب العلم.....

# شكر و عرفان

أتقدم بالشكر أولا وآخرا لله سبحانه وتعالى لمنه وكرمه على إتمام هذه المذكرة .

أتقدم بجميل الشكر والتقدير إلى الأستاذ **عجيلة محمد** لقبوله الإشراف على مذكرتي، وتوجيهاته ونصائحه القيمة ورفع لمعنوياتي، أسأل الله أن يرفعه مكانا عليا .

أتوجه بالشكر إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .

أتوجه بالشكر إلى كل من الذي ساعداني لإتمام مذكرتي .

وأتقدم بخالص الشكر للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على ما سيبذلونه من جهد في قراءة مذكرتي وعلى ما سيقدمونه من ملاحظات ومقترحات حولها .

وأتفضل بالشكر إلى كل عمال وموظفي شركة التأمين CAAT بغرداية على تعاونهم معنا .

وأخيرا أشكر كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على طلب العلم، وكل من أسدى إلي معروفا ولو بكلمة طيبة .

**الملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى فعالية تطبيق القياس و الإفصاح المحاسبي في شركات التأمين الجزائرية و توضيح طبيعتهما على مستوى شركات التأمين ، وكذا توضيح الدور المحوري والفعال الذي يلعبه القياس و الإفصاح المحاسبي في نفس الشركات .ولمعالجة إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري من الدراسة، أما الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على دراسة ميدانية ، وقد اعتمدت هذه الدراسة على الإطلاع .وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

– التزام شركات التأمين الجزائرية بتطبيق النظام المحاسبي المالي للتأمين؛

–أثر القياس و الإفصاح المحاسبي في تنظيم المحاسبة لشركات التأمين و دوره كبير في تحسين وضعية الشركة؛

–القياس و الإفصاح المحاسبي هو الركيزة الأساسية للتحقق من صحة البيانات والمعلومات المحاسبية الخاصة بالأنشطة التأمينية..

**الكلمات المفتاحية :** القياس و الإفصاح ، شركة تأمين، المعالجات المحاسبية.

# Summary:

This study aims to know the effectiveness of applying accounting measurement and disclosure in Algerian insurance companies and to clarify their nature at the level of insurance companies, as well as clarify the pivotal and effective role that accounting measurement and disclosure play in the same companies. To address the problem of research and test the validity of the hypotheses, the descriptive approach was relied on in the theoretical side of the study. As for the applied side, we depended on a field study, and this study relied on perusal. This study concluded with a set of results, the most important of which are:

- The commitment of the Algerian insurance companies to apply the financial accounting system for insurance;
- The impact of accounting measurement and disclosure on the organization of accounting for insurance companies and its great role in improving the company's position;
- Accounting measurement and disclosure is the main pillar to verify the correctness of accounting data and information related to insurance activities.

**Keywords**: measurement and disclosure, insurance company, accounting treatments.

# قائمة المحتويات

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |
| شكر | III |
| الإهداء | IV |
| الملخص | V |
| قائمة المحتويات | VI |
| قائمة الجداول | VII |
| قائمة الأشكال | VIII |
| قائمة الملاحق | أ |
| المقدمة | أ |
| **الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية للقياس والإفصاح المحاسبي .** | |
| **تمهيد.** | 01 |
| **المبحث الأول : ماهية القياس و الإفصاح المحاسبي .** | 02 |
| **المطلب الأول : القياس المحاسبي .** | 02 |
| **الفرع الأول : مفهوم القياس المحاسبي .** | 02 |
| **الفرع الثاني: أهمية القياس المحاسبي .** | 02 |
| **الفرع الثالث: أسس القياس المحاسبي** | 04 |
| **الفرع الرابع: خصائص القياس المحاسبي** | 06 |
| **الفرع الخامس : معوقات ومشاكل القياس المحاسبي .** | 07 |
| **المطلب الثاني : الإفصاح المحاسبي .** | 08 |
| **الفرع الأول : مفهوم الإفصاح المحاسبي .** | 08 |
| **الفرع الثاني : أهداف الإفصاح المحاسبي.** | 08 |

| | |
|---|---|
| الفرع الثالث : أهمية الإفصاح المحاسبي . | 09 |
| الفرع الرابع : أسس الإفصاح المحاسبي . | 10 |
| الفرع الخامس :أنواع الإفصاح . | 12 |
| الفرع السادس: متطلبات الافصاح المحاسبي. | 13 |
| المطلب الثالث : أهم المعايير المحاسبية الدولية لشركات التأمين. | 16 |
| الفرع الأول : تعريف شركات التأمين وتصنيفها. | 16 |
| الفرع الثاني : تصنيف شركات التأمين. | 19 |
| الفرع الثالث : الأنشطة والوظائف الرئيسية في شركة التأمين. | 20 |
| الفرع الرابع : المعايير المحاسبية الدولية التي تتأثر بها شركات التأمين . | 24 |
| المبحث الثاني: الدراسات السابقة. | 27 |
| المطلب الأول : الدراسات وطنية. | 27 |
| المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية. | 30 |
| المطلب الثالث : موقع الدراسة من الدراسات السابقة. | 32 |
| الفرع الأول : أوجه الشبه والاختلاف | 32 |
| الفرع الثاني : مميزات الدراسة | 33 |
| خلاصة الفصل | 34 |
| الفصل الثاني: الدراسة الميدانية | |
| تمهيد. | 36 |
| المبحث الأوّل: تقديم الشركة محلّ الدّرسة CAAT. | 37 |
| المطلب الأوّل: تعريف الشّركة و نشأتها. | 37 |

| | |
|---|---|
| **المطلب الثاني : دراسة أهداف المؤسسة و تحليل البيئة.** | 38 |
| **المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لشركة CAAT و مجال نشاطها.** | 39 |
| **المبحث الثاني: المعالجات المحاسبية لشركة التأمين CAAT لولاية غرداية.** | 46 |
| **المطلب الأول:بعض المعالجات المحاسبية لشركة التأمين.** | 46 |
| **الفرع الأول: التثبيتات.** | 46 |
| **الفرع الثاني: المخزونات .** | 47 |
| **المطلب الثاني: التقييم المحاسبي للأجور في شركة التأمين.** | 47 |
| **المطلب الثالث:الحالات الخاصة المحاسبية للتأمين .** | 49 |
| خلاصة الفصل. | 50 |
| خاتمة. | 52 |
| قائمة المراجع. | |
| الملاحق | |
| الفهرس | |

# قائمة الأشكال و الجداول


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | تصنيف شركات التأمين و فق الأنشطة التأمينية و شكلها القانوني | 19 |
| 02 | الهيكـل التنظيمـي للمديريـة العـامة (CAAT) | 29 |
| 03 | الهيكل التنظيمي للوحدة 340 غرداية | 32 |
| 04 | الهيكـل التنظيمـي للوكـالة 341 غرداية | 33 |
| 05 | ميزانية | 35 |



| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | معايير IAS/IFRS التي تتأثر بها شركات التأمين . | 25 |
| 02 | جدول إهتلاك الخطي (ثابت) . | 36 |

**المقدمة :**

لم يكن التأمين نشاطا حديثا بل نشأ قديما مع فكرة التعاون، وتطور بتقدم حياة الإنسان إلى أن وصل إلى الصورة التي هو عليها في عصرنا الحديث، زيادة على اعتباره وسيلة للحماية من الخطر، فهو يؤثر إيجابيا في العديد من المتغيرات الاقتصادية، والأهم من ذلك أنه يعمل على تعبئة المدخرات في سبيل تمويل الاستثمارات المنتجة والتي تعتبر ركيزة التقدم.

سعت الجزائر جاهدة إلى القيام بالإصلاحات الشاملة على معظم الأصعدة والنهوض بالاقتصاد الوطني وبذلك أصبح من الضروري التركيز على دور المؤسسات الاقتصادية ومن بينها شركات التأمين التي أصبحت تلعب دورا هاما في ازدهار الاقتصاد، نتيجة للحيز الكبير التي تشغله في النشاط الاقتصادي باعتبارها أحد القنوات الفعالة في تعبئة المدخرات المحلية وتوظيفها في شكل قروض وأدوات استثمارية وتوجيهها نحو القطاعات الاقتصادية الأكثر كفاءة ومردودية.

يتميز نشاط التأمين بطبيعة خاصة تختلف اختلافا جوهريا عن الأنشطة الاقتصادية الأخرى وبذلك تجد شركات التأمين نفسها مجبرة على اتخاذ مجموعة لا متناهية من القرارات، ومن أجل تنظيم وتسهيل هذه العملية فإنه من الضروري الاعتماد على أنظمة معلومات داعمة، وعلى رأسها القياس و الإفصاح المحاسبي الذي يعتمد على عدة مقومات أساسية تكفل له القدرة على تحقيق الأهداف المطلوبة منه في قياس وتوضيح العمليات المحاسبية الأحداث الاقتصادية والمالية وعرضها وتبويبها في قوائم مالية لإيصالها إلى مستخدميها من متخذي القرارات الاقتصادية داخل المنشأة وخارجها، وبالتالي فإنه من الضروري الاهتمام بهذا النظام والبحث من أجل تطويره لتحقيق الأهداف المرجوة.

❖ **الإشكالية** : بناء على ما تقدم، يمكننا طرح إشكالية البحث في السؤال المحوري التالي :

**ما مدى فعالية تطبيق القياس والإفصاح المحاسبي على شركات التأمين الجزائرية ؟**

من خلال الإشكالية الأساسية يمكن طرح الإشكاليات الفرعية التالية :

- ما مدى تأثير القياس والإفصاح المحاسبي على الشركة الجزائرية للتأمين ؟
- هل ستكون هنالك تبعات بعد تطبيق القياس والإفصاح المحاسبي ؟
- ما الفائدة التي ستعود على المؤسسة و الافراد عند تعميم القياس و الافصاح وما ستكون الآليات المستخدمة؟

**فرضيات البحث :**

**بغية الإجابة عن التساؤلات السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية :**

- توضيح مسار العمليات المحاسبية في صورتها النهائية بغرض الشفافية ؛
- الإطلاع على دور القياس والإفصاح المحاسبي في شركات التأمين الجزائرية؛
- إظهار دور القياس والإفصاح المحاسبي في توفير بيانات مالية أكثر وضوحا ومصداقية؛

❖ **مبررات اختيار الموضوع**

من أهم الأسباب التي على أساسها تم اختيار هذا الموضوع ما يلي :

- الميل الشخصي للباحث حول الموضوع لأنه يندرج ضمن مجال التخصص؛
- أهمية موضوع البحث كونه من المواضيع ذو أهمية بالغة في الميدان في ظل إيضاح النظام المحاسبي في الجزائر، وكون التأمين أصبح من القطاعات المهمة والحساسة في النشاط الاقتصادي؛
- دخول القياس والإفصاح المحاسبي حيز التطبيق والرغبة في التعرف عليه أكثر.

❖ **أهمية البحث :**

تكمن أهمية البحث في معرفة المستجدات التي جاء بها القياس والإفصاح المحاسبي الخاص بشركات التأمين، والذي جاء ليطور نظام المحاسبة في الجزائر لتسهيل قراءته من طرف مستخدمي المعلومة المحاسبية، فموضوع القياس و الإفصاح في شركات التأمين ودوره في انجاز وتحقيق أهداف شركات التأمين يستدعي الكثير من الاهتمام والدراسة نظرا لأهمية المعلومات التي ينتجها وكفاءتها في معالجة وتسيير مختلف المشاكل على مستوى أنشطتها، فتأتي دراستنا النظرية والتطبيقية لهذا الموضوع للإجابة على عدة تساؤلات والمتعلقة بأهمية تطبيق هذا النظام ومدى إمكانية نجاح تطبيقه وعن دوره في تنظيم المحاسبة في شركات التأمين الجزائرية.

❖ **أهداف البحث :**

نهدف من خلال بحثنا هذا أساسا إلى معرفة مدى فعالية تطبيق القياس والإفصاح المحاسبي في شركات التأمين الجزائرية وما إذا كان لهذه الفعالية دور في تحسين وضعية هذه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف الأساسي قمنا بتقسيمه إلى أهداف جزئية تتمثل في :

- التعرف على طبيعة القياس والإفصاح المحاسبي في شركات التأمين؛

- إظهار دور القياس والإفصاح المحاسبي في توفير بيانات مالية أكثر وضوح ومصداقية؛
- معرفة دور القياس والإفصاح المحاسبي في تنظيم المحاسبة في شركات التأمين الجزائرية؛
- ما مدى إمكانية نجاح تطبيق القياس والإفصاح المحاسبي في شركات التأمين الجزائرية.

❖ **حدود الدراسة** :

تهتم الدراسة بتوضيح مدى التزام شركات التأمين الجزائرية بتطبيق القياس و الافصاح امحاسبي ، وعليه تم إجراء دراسة ميدانية شملت شركة التأمينCAAT فرع بلدية غرداية، وجهت الدراسة لمختلف الإطارات المحاسبية والمالية والإدارية وفئة المراجعين داخل شركات التأمين والتي تكونت في مجال محاسبة التأمين.

❖ **منهج الدراسة** :

من أجل دراسة إشكالية البحث، والإجابة على التساؤلات المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي في توضيح الإطار النظري للموضوع، أما الجانب التطبيقي للدراسة فقد تم الاعتماد على المنهج التطبيقي وذلك لما يتناسب مع طبيعة الموضوع. أما الأدوات المستعملة في البحث فتتمثل في :

- المسح المكتبي والغرض منه الوقوف على ما تناولته المراجع والمصادر المختلفة؛
- الإطلاع على الدراسات السابقة.

❖ **صعوبات البحث** :

وتكمن صعوبات البحث في ما يلي:

- قلة الكتب والدراسات التي تعالج هذا الموضوع في مكتبتنا الجامعية؛
- مشاكل تتعلق بعدم الحصول على الإيجابات و المعلومات المطلوبة من الإدارة محل الدراسة ، إما عدم الإجابة أو عدم الجدية في الإجابة.

❖ **هيكل البحث** :

للإجابة عن التساؤلات المطروحة ولاختبار الفرضيات ولتحقيق الهدف من الدراسة قمنا بتنظيم البحث وتقسيمه إلى فصلين حسبما تقتضيه طريقة IMRAD، وذلك كالتالي :

**الفصل الأول :** خصص للأدبيات النظرية والتطبيقية القياس و الافصاح امحاسبي في شركات التأمين ويتضمن مبحثين فكان المبحث الأول تحت عنوان الأدبيات النظرية والذي تم تخصيصه للتطرق للجانب النظري بشكل مختصر للموضوع، أما المبحث الثاني فتم التطرق فيه للأدبيات التطبيقية من خلال عرض الدراسات السابقة.

**الفصل الثاني :** اشتملت الدراسة الميدانية على مبحثين , ففي المبحث الأول تضمن مدخل لآليات المؤسسة التأمين CAAT غرداية، أما المبحث الثاني شمل.....(من الدراسة التطبيقية)

# الفصل الأول :

## الأدبيات النظرية والتطبيقية للقياس والإفصاح المحاسبي .

**تمهيد الفصل :**

تعتبر شركات التأمين وسيلة حماية من الخطر المحتمل وقوعه في المستقبل، كما أنها تعمل على إعطاء الثقة اللازمة للمستثمر من أجل اختراق عالمه المجهول، فتعد شركات التأمين العنصر الداحض لكل العراقيل الاجتماعية والاقتصادية وحتى الأمنية منها في بعض الأحيان، ولضمان وصول معلومات موثوقة وصحيحة ودقيقة لكافة المستويات الإدارية التابعة لهذه الشركات بالشكل الملائم والوقت المناسب من أجل استخدامها في اتخاذ القرارات لابد من تطبيق القياس و الإفصاح المحاسبي ، وهذا ما أدى إلى ظهور نظام القياس و الإفصاح المحاسبي خاص بشركات التأمين الذي يوضح جميع عملياتها المالية ، وبغرض التعرف أكثر على القياس و الإفصاح المحاسبي في شركات التأمين قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين كما يلي:

- المبحث الأول : الأدبيات النظرية القياس و الإفصاح المحاسبي في شركات التأمين.
- المبحث الثاني : الدراسات السابقة.

# الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية للقياس والإفصاح المحاسبي .

## المبحث الأول : ماهية القياس و الإفصاح المحاسبي .

يلعب القياس و الإفصاح المحاسبي دورا هام في شركات التأمين وذلك من خلال توضيحه للمعلومات المحاسبية ، من أجل استخدامها في عملية التقييم واتخاذ القرارات لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالقياس و الإفصاح المحاسبي في شركات التأمين.

### المطلب الأول : القياس المحاسبي .

سنتطرق في هذا المطلب إل مفهوم القياس وأهميته وأهم أسسه :

#### الفرع الأول : مفهوم القياس المحاسبي

**التعريف الأول :** هو تخصيص قيم رقمية لحدث عنصر معين مرتبط بالمنشأ على أن يشمل القياس عمليات التعريف والتبويب لهذا الحدث .

**التعريف الثاني :** القياس المحاسبي هو تعيين أرقام للظاهرة الاقتصادية الماضية والحاضرة والمستقبلية المتعلقة بالوحدات الاقتصادية في ضوء ملاحظة الماضي والحاضر وطبقا لقواعد معينة .

**التعريف الثالث :** هو القياس الكمي بحيث يشمل هذا القياس عمليات التسجيل والتبويب والترحيل ثم تلخيص تلك العمليات في صورتها النهائية، أي أن القياس بهذا يشمل جميع الخطوات المحاسبية من أول عمليات القيد في الدفاتر حتى إعداد الحسابات الختامية[1] .

#### الفرع الثاني: أهمية القياس المحاسبي .

عندما يتم تجريد الأمور والأحداث من صفاتها الحقيقية إلى لغة الأرقام فان هذا الأمر يقود مستخدمي معلومات النظام المحاسبي (والذي هو عبارة عن أداة المحاسبة في ترجمة الأنشطة والعمليات التي تتم على

[1] – د .عمر الفاروق زرقون , مسعود كسكس , **إشكالية القياس المحاسبي للتثبيتات المعنوية في ظل النظام المحاسبي المالي في البيئة المحاسبية الجزائرية**–دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات في الجنوب الشرقي الجزائري مجلة الدراسات المالية والمحاسبية جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي، الجزائر، العدد الثامن، السنة الثامنة ,ص853–854

المشروع إلى معلومات رقمية) والذين يختلفون لك فهمهم وتفسيرهم للوقائع بشكلها الحالي إلى توحيد رؤيتهم للأعمال التي قامت بها الشركة وبالتالي يكون حكم المستخدمين على آدائها أكثر وضوحاً و منه تتحقق الاستفادة المرجوة من المحاسبة في مساعدتهم على اتخاذ القرارات المستقبلية وتصبح المعلومات أكثر ملائمة في الحكم على آداء الشركة وإدارتها؛ وبالتالي قُدرة أكبر على إصدار آحكام متطابقة من قبل جميع الأطراف على اختلاف درجة المعرفة والثقافة لكل منهم لمعنى الأهداف والعمليات التي تتم في الشركة .

كما أن ضرورة القياس المحاسبي في مظهره النقدي يظهر بوضوح عندما تكون هناك رغبة في إجراء مقارنة بين البدائل الاستثمارية؛ والتي تكون عادة مختلفة حسب طبيعة النشاط ولكن عندما تكون جميعها معَبراً عنها بالصورة العددية تصبح إمكانية المقارنة أكثر وضوحاً وسهولة, كما أن المقارنة تصيح ممكنة إلى حد ما لنفس الشركة ولكن في أوقات مختلفة. وذلك لأنه على الرغم من اختلاف الأنشطة التي تتم فيها من زمن لآخر أن إلا إمكانية المقارنة موجودة لكون جميع العمليات على تعددها يُعبر عنها بنفس أداة القياس الكمي آلا وهي الوحدة النقدية, وبالتالي فان أهمية القياس تنبع من أنها لغة التخاطب المشتركة التي يتم فيها التعامل بها من قبل جميع المستخدمين للمعلومات.

عندما يتم تجريد الأمور والأحداث من صفاتها الحقيقية إلى لغة الأرقام فان هذا الأمر يقود مستخدمي معلومات النظام المحاسبي (والذي هو عبارة عن أداة المحاسبة في ترجمة الأنشطة والعمليات التي تتم ع المشروع إلى معلومات رقمية) والذين يختلفون لك فهمهم وتفسيرهم للوقائع بشكلها الحالي إلى توحيد رؤيتهم للأعمال التي قامت بها الشركة وبالتالي يكون حكم المستخدمين على آدائها أكثر وضوحاً و منه تتحقق الاستفادة المرجوة من المحاسبة في مساعدتهم على اتخاذ القرارات المستقبلية وتصبح المعلومات أكثر ملائمة في الحكم على آداء الشركة وإدارتها؛ وبالتالي قُدرة أكبر على إصدار آحكام متطابقة من قبل جميع الأطراف على اختلاف درجة المعرفة والثقافة لكل منهم لمعنى الأهداف والعمليات التي تتم في الشركة .[2]

[2] – د .عمر الفاروق زرقون , مسعود كسكس , مرجع سابق ,ص 854

**الفرع الثالث: أسس القياس المحاسبي .**

يعتبر القياس المحاسبي عملية تجمع عدة عناصر ومركبات أساسية لا يقوم إلا بها والتي تتمثل في [3]:

1)- **تجانس الخواص موضوع القياس :** فعملية القياس تهتم بخاصية معينة وفي المجال المحاسبي فإن هذه الخاصية تتبلور في التقييم النقدي لعمليات المشروع الإقتصادي ومن متطلبات الخواص ثباتها في الزمن بعدم المحتوى الكمي لها .

**2)- تحديد أسس ومعايير القياس ووحدة القياس:** فالمقياس المناسب يتأثر بطبيعة الخاصية المراد قياسها ونتيجة القياس (القيمة)، فإذا كان المقياس يتمثل في المقياس النقدي فإن وحدة القياس قد تتمثل في : الدينار، الدولار،....إلخ

**3)- خصائص القائم بالقياس :** فالقيمة في النهاية ما هي إلا نتاج جهد إنساني، والقصور في الممارسات الإنسانية )النظرية والتطبيقية) في قياس القيمة تنعكس في الأخير في القيمة المراد أصلا قياسها، فالركيزة الأساسية في عملية القياس هو القائم بها، فالقيمة لا تكتسب صفة العدالة إلا من خلال عدالة المقيم وموضوعيته في القياس، والتي تعني عدم خضوع القياسات لتقديرات شخصية أو سلوكيات معينة مما يعني الاستناد إلى قواعد معروفة تلغي التحيز لدى القائمين بالقياس وبالتالي الوصول إلى نفس نتائج القياس

4)- إمكانية إجراء مقارنات بين نتائج القياس:

- القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة إن الهدف من قياس القيمة العادلة هو لتحديد الثمن الذي سيتم استلامه لبيع أحد الأصول أو الثمن المدفوع لنقل المسؤولية ، في تاريخ القياس، حيث يتطلب قياس القيمة العادلة وجود كيان لتحديد عين الأصل أو المسؤولية التي هي موضوع القياس، حيث لا يمكن قياس وتقييم الأصول العاملة بأفضل كفاءة لها .

[3] -د. خلف الله بن يوسف ,**أهمية الإفصاح و القياس المحاسبي ي القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي و اثره على الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية ,** المركز الجامعي بافلو , ص 49

سوق فعال ومستفيد من الأصول أو الالتزامات أسلوب تقيم مناسبة للقياس، من خلال النظر في مدى توفر البيانات لتطوير المدخلات التي تمثل الافتراضات لاستخدام المشاركين في السوق في تسعير الأصول و الالتزامات، فضلا عن مستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة . ولقد حدد المعيار المحاسبي الأمريكي NOSFA 157.ثلاثة مداخل لقياس القيمة العادلة وفق العناصر الآتية :

**1- مدخل السوق :** يستخدم مدخل الدخل عند التقييم لتحويل المبالغ المستقبلية لقيمة حالية واحدة مخصومة (أساليب القيمة الحالية pvt) اعتمادا على افتراض أن شركاء السوق هم السبب في تلك المبالغ المستقبلية، يعد مدخل الدخل هو الأكثر شيوعا لتقييم الموجودات طويلة الأجل، وهو قابل للتطبيق مباشرة لأن معظم الموجودات طويلة الأجل ناتجة عن منفعة اقتصادية تعود على مالك الموجود.

**2- مدخل التكلفة :** يعتمد هذا المدخل على تحديد التكلفة الجارية لاستبدال الموجود بعد تسويتها بسبب عوامل التقادم إذ يتم قياس الموجود بتكلفة الحصول على موجود بديل بطاقة مشابهة للموجود القائم بالوحدة الاقتصادية في تاريخ قياسه.

ويرى بعض المهتمين بمجال المحاسبة أن هناك أخطاء تحدث أثناء قياس القيمة العادلة وهذه الأخطاء تكون غير معتمدة(أخطاء بشرية) أو معتمدة ا( لتلاعب الإداري) بتقديرات القيم العادلة للأصول والالتزامات مما يعني شمولها على الأخطاء فمن الممكن أن يؤدي تطبيق نموذج كامل للقيمة العادلة من أجل الاعتراف بالأدوات المالية إلى الأرباح أو الخسائر غير المعترف بها ، والتي قد تؤدي بدورها إلى زيادة حساسية الأرباح ( كما هو الحال بالنسبة لرأس المال التنظيمي للبنوك) بنسبة تفوق الأرباح المبينة على نموذج التكلفة التاريخية الحالية، ومن المتوقع ظهور ذلك بشكل خاص في حال عدم معادلة الأخطاء القياسية في القيم العادلة للأصول بشكل كامل من خلال الأخطاء القياسية في القيم العادلة لإلتزامات البنك وبالطبع لا تنتج حساسية جميع الأرباح الناتجة 14عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة من الأخطاء القياسية .

وهناك ثلاثة تقديرات للقيمة العادلة: المستوى الأول: المبني على الأسعار المحددة للأصول والالتزامات المماثلة وهي التي يتم تداولها بصورة نشطة مثل :تداول أوراق الاستثمار المالية، المستوى الثاني، المبني على أسعار السوق المحددة للأصول أو الالتزامات المتشابهة أو ذات العلاقة، المستوى الثالث: وهو الأقل تفصيلا والمبني على تقديرات الشركة ولا تستخدم إلا في حالة عدم توفر تقديرات المستويين الأول والثاني وتعد تقديرت المستويين الثاني أو الثالث غير موضوعية وخاضعة للتلاعب ومن الصعب تدقيقها ولغرض زيادة الاتساق وقابلية المقارنة في تدابير القيمة العادلة ، فلقد قدم IFRS13 إطارا عاما لتطبيق تعريف القيمة العادلة لإعداد التقارير والقوائم المالية والذي يحتوي على العديد من المفاهيم الرئيسية المستخدمة في إطار القيمة العادلة والمترابطة والتي ينبغي النظر في تفاعلها في الإطار بأكمله.[4]

**الفرع الرابع: خصائص القياس المحاسبي**

خصائص القياس في المحاسبة فيما يلي [5]:

1)- إن القياس في المحاسبة هو ذلك القياس الذي يهتم بتعيين القيم النقدية للأحداث المالية و الاقتصادية الخاصة بنشاط مشروع معين من خلال فترة زمنية، والتي تشكل البنود التي سيتم الاعتراف بها في القوائم المالية وفق أهمية افصاح والقياس المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على الممارسات المحاسبية في المؤسسات اقتصادية قواعد معينة هي الفرضيات والمبادئ المحاسبية، فأهمية القياس تنبع من الأسس التي يقوم عليها في منح الأرقام لبنود القوائم المالية .

2)- تنقسم أساليب القياس في المحاسبة إلى أساليب كمية وسعرية وأخرى وصفية، ويقوم القياس المحاسبي على الأساليب الكمية و السعرية نتيجة قيام التسجيل المحاسبي على وحدة النقد، فالقياس النقدي هو الخاصية التي تكسب النتائج المحاسبية طبيعتها المميزة أما الأساليب الوصفية فيتم الاستعانة بها في توصيف وتوضيح الدلالات الرقمية كالملاحق مثلا

[4] – د. خلف الله بن يوسف ,**مرجع سابق** , ص 50

[5] –د. خلف الله بن يوسف, **مرجع سابق** , ص 49

3)- إن القياس يتأثر بعدة عوامل كاختلاف الأسس والأدوات المستخدمة ضمنه وعوامل التقدير والتفاؤل والتشاؤم و توقيت القياس وبالتالي مهما بلغت دقة أداة القياس المختارة فهي لن تصل به إلى حدود القيمة الحقيقية، لذلك فإن القياس يحاول الوصول بالقيمة المقدرة إلى القيمة الحقيقية قدر استطاعته، ورياضيا يمكن التعبير عنها أن القيمة المقدرة تابعة للقيمة الحقيقية.

**الفرع الخامس : معوقات ومشاكل القياس المحاسبي .**

تتمثل مشاكل وانتقادات القياس المحاسبي في :[6]

- تعدد وتنوع بدائل القياس في الفكر المحاسبي وغياب معايير الاختيار بيتها

- اعتماده على نموذج التكلفة التاريخية كنموذج أساس يفي قياس الأحداث والعمليات الاقتصادية.

وجعل أساليب القياس الأخرى بديلة على الرغم من جدواها وفائدتها .وهذا يؤدي إلى

قياس غير سليم وجعل نتائج أعمال الوحدة المحاسبية ومركزها المالي غير معبران عن الواقع الفعلي

- الافتقار لوظائف المراجعة الشاملة. نتيجة لتركيز عملا لوإجعين على التأكد من سلامة

المسجلات المحاسبية والعرض السليم لبنود القوائم المالية:

- الصعوبة في استمرارية تطبيق بعض الفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف علها في العديد من الأحيان. باعتبار أن تطبيقها أحيانا قد تكون عديمة الفائدة .

- عدم كفاءة وفاعلية النظم المحاسبية المطبقة في الوحدات الاقتصادية والتي تؤثر بدورها على نتائج القياس المحاسبي .

[6] - عبد الجبار حسن عكاشة , **أثر تقويم الأصول الغير الملموسة و الإفصاح عنها في جودة التقارير المالية للمصارف**, أطروحة دكتوراه , جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا , الخرطوم , 2014 , ص 80

**المطلب الثاني : الإفصاح المحاسبي**

اختلفت وجهات النظر حول مفهوم الإفصاح عن المعلومات وذلك لاختلاف مصادر الأطراف المستفيدة من المعلومات , إذ يرى الباحثون أن مصطلح الإفصاح في الآونة الأخيرة جاء بديلا عن مصطلح عرض المعلومات أو نشرها وهو ما تهدف إليه المحاسبة .

**الفرع الأول : مفهوم الإفصاح المحاسبي .**

**مفهوم الإفصاح المحاسبي :** يعد الإفصاح المحاسبي الوسيلة الرئيسية والأداة الفعالة لتوصيل المعلومة المناسبة في الوقت المناسب لمستحقيها من أجل دعم قراراتهم خصوصا المتعلقة بمجالات التمويل والاستثمار.

ويعرف الافصاح المحاسبي بأنهُ : "عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب ، مما يجعل القوائم المالية غير مظللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة على الدفاتر والسجلات للشركة .

" وبشكل عام عرف الإفصاح بأنه:" بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها[7]" .

يمكن استنتاج أن الإفصاح المحاسبي يركز على المنهجية أو الطريقة التي يتم بها توصيل المعلومات أو إظهارها إلى المستفيدين منها مهما كانوا بشكل يعكس حقيقة الوضع المالي للمؤسسة دون أي تضليل أو إبهام، سواء كانت المعلومات كمية أو غيرها، من أجل مساعدة أولئك المستفيدين في اتخاذ قراراتهم .

**الفرع الثاني : أهداف الإفصاح المحاسبي**

يهدف الافصاح المحاسبي الى تقديم المعلومات الى المستخدمين من أجل:

---

[7] – .د بن يعيشي عمار و د.درودوري لحسن , **الإفصاح المحاسبي و دوره في دعم النظام الرقابة الداخلية بالشركات المساهمة الجزائرية دراسة حالة شركات المساهمة** لولاية بسكرة – الجزائر –

– وصف العناصر المعترف بها وتقديم المقاييس ذات العلاقة بهذه العناصر بخلاف المقاييس المستخدمة في القوائم المالية مثل تقدير القيمة العادلة لبنود الميزانية العمومية.

– وصف العناصر غير المعترف بها وتقديم المقاييس مفيدة لهذه العناصر مثل مبلغ الضرائب المؤجل غير المعترف به ووصف للضمانات التي على المؤسسة مقابل الديون .

– توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقييم المخاطر والاحتمالات للعناصر المعترف بها وغير المعترف بها.

– تقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بعمل المقارنات بين السنوات.

– تقديم المعلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية.

– مساعدة المستثمرين لتقييم العائد على استثماراتهم.[8]

– توفير المعلومات للأطراف المختلفة.

– تسهيل عمل المقارنات في القوائم المالية بشكل شفاف وواضح.

– مساعد الأطراف المختلفة في تقييم أعمالهم المالية.

– مساعدة مستخدمي القوائم المالية في الوصول إلى فهم أفضل لأداء شركاتهم.

– مساعدة المستخدمين على عمل تقديرات بشكل أفضل للعوائد والمخاطر الخاصة بالشركة.

– المساعدة في وصول مستخدمي القوائم المالية للأحكام الرشيدة عن الأداء الكلي للشركة.[9]

**الفرع الثالث : أهمية الإفصاح المحاسبي .**

**أهمية الإفصاح الحاسبي :** يحقق الإفصاح المحاسبي مصالح مختلف المستخدمين , حيث بمكن أن تتجلى أهمية كونه يساهم فيما يلي:

– توفير معلومات لجميع الأطراف.

[8] – د.بن يعيشي عمار و د.درودوري لحسن , مرجع سابق , ص 52

[9] - IASB, Operating Segments, N : 8, November 2006, p : 4.

– تخفيض حالة عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار.

– تخفيض مشكل عدم التماثل في المعلومات بين الأطراف المختلفة[10] .

و يحقق الافصاح المزايا التالية :

–يعمل الافصاح عن المعلومات بصورة دورية على تخفيض عدم تماثل المعلومات الذي تستغله الاطراف داخل المؤسسة لتحقيق مكاسب غير عادية خاصة بها.

–يعمل على مساعدة المستخدمين للمعلومات المحاسبية في الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية من خلال اتخاذ القرار الامثل بالاعتماد عن المعلومات المفصح عنها.

–يعد الافصاح أسلوب مثالي لتقليل الاعتماد على المعلومات الداخلية وتخفيض عدم تماثل المعلومات التي تقدم للمستخدمين لهذه المعلومات.

–يساعد الافصاح في زيادة القدرة على اتخاذ القرارات بصورة أقل مخاطرة وفي ضوء معلومات كاملة وصحيحة.[11]

**الفرع الرابع : أسس الإفصاح المحاسبي .**

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية الآتية[12]:

المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية : تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية , كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات , فمنها من يستخدمها بصورة مباشرة , ومنها من يستخدمها بصورة غير مباشرة , ومن الأمثلة على مستخدمي المعلومات المحاسبية الملاك الحاليون والمحتملون , الدائنون , المحللون الماليون , الموظفون والجهات الحكومية التي تهتم بالشؤون الاجتماعية وغيرها.

---

[10]–كمال الدين و آخرون ,**المحاسبة المتوسطة بين النظرية و التطبيق** , دار الجامعية , الإسكندرية , 1999,ص 9

[11] – د. بن عيشي عمار د.دردوري لحسن , **الإفصاح المحاسبي و دوره في دعم نظام الرقابة بالشركات المساهمة الجزائرية دراسة حالة شركات المساهمة لولاية بسكرة** – الجزائر–

[12] – د بن يعيشي عمار و د.درودوري لحسن , مرجع سابق , ص 54

تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية: يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي هو ما يعرف بمعيار أو خاصية الملائمة حيث تعتبر الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية الواجبة الإفصاح و تعتير الملاعمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية الواجبة الإفصاح لذا تتطلب خاصية الملاعمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة ؛ والغرض الرئيسي لاستخدام المعلومات من جهة أخرى.

تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها: تتمثل المعلومات المحاسبية التى يتم الإفصاح عنها حاليا في البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية التقليدية وهي قائمة المركز المالي قائمة الدخل ؛ قائمة الأرباح المحتجزة ؛ قائمة التغيرات في المركز المالي إضافة إلى معلومات أساسية تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية والتي يتم إعدادها وفق مجموعة من المبادئ والافتراضات و الأعراف لذا يترتب على ذلك نشوء مجموعة من القيود والمحددات على نوع وكمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم .

تحديد أساليب وطرق الإفصاح : يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات في القوائم المالية بطريقة يسهل فهمها كما يتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بيسر وسهولة.

**- الرقابة الداخلية:**

**- مفهوم الرقابة الداخلية:**

هي الوسائل والإجراءات التي تتبناها الإدارة لغرض تنفيذ الخطط والسياسات الإدارية للضبط الداخليء أي أنها مراجعة كافة البيانات المتعلقة بأصول المؤسسة والتأكد من دقتها والاعتماد على تلك البيانات ضماناً

**الفرع الخامس :أنواع الإفصاح**

يتضمن الإفصاح بصفة عامة عدة أنواع حسب الزاوية التي ينظر منها إليه , إلا أنه في غالب الأحيان يقسم إلى إفصاح إلزامي وآخر اختياري:

**الإفصاح الإلزامي :**

حيث وفق متطلبات المعايير المحاسبة الدولية فإن هناك شروطا لازمة للإفصاح عن المعلومات , وذلك لأجل تقديم القدر الكافي من المعلومات لمستخدمي القوائم المالية , إذ يشمل الإفصاح الإلزامي :

- الإفصاح عن التغييرات التي مست الشكل القانوني للوحدة الاقتصادية.
- الإفصاح عن التغييرات التي طرأت على السياسات المحاسبية مثل تغيير طرق التقييم.
- الإفصاح عن السياسات المحاسبية التي تم اختيارها وتطبيقها في إعداد وعرض القوائم الختامية.
- الإفصاح عن الارتباطات المالية للمؤسسة المتعلقة بالعقود المستقبلية وتأثيرها المالي.
- الإفصاح عن الأحداث اللاحقة التى تقع بين تاريخ إعداد القوائم المالية وتاريخ إصدارها.[13]

**الإفصاح الاختياري:**

حيث يعبر على عملية «الكشف الذي يؤدي إلى تحسينات ؛ وهذه التحسينات في الإفصاح الاختياري بدورها تؤدي إلى تحسين الشفافية »[14]

ويشمل الإفصاح الاختياري مجموعة من العناصر المؤثرة على المساهمين من بينها :

-ربحية الأسهم.

- خطط الإدارة بشأن التوزيعات.

[13] -هوام جمعة وآخرونء الشفافية والإفصاح في إطار حوكمة الشركاتء الملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في
المؤسسات , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , جامعة باجى مختار, عنابة, الجزائر , يومى: 8 – 19 نوفمبر 2009 , ص 10 11

[14] -Jill SOLOMON, Aris SOLOMON, Op-cit, p:120.

– التوقعات المالية والتقديرات المستقبلية.

– تحليلات الأصول طويلة الأجل والمخزون.

– خطط الإنفاق الاستثماري.[15]

**الإفصاح الكامل:** يتطلب الإفصاح الكامل أن تكون القوائم المالية كاملة بحيث تشمل على كافة المعلومات الضرورية للتعبير الصادق فإذا ترتب على حذف أو استبعاد بعض المعلومات أن تصبح في القوائم المالية مضللة .

**الإفصاح العادل:** يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم في المالية التي تخدم جميع الفئات .

**الإفصاح الكافي:** يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشمل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار فضلا على أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد .

**الإفصاح الملائم:** هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي التقارير المالية وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات 7قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.[16]

**الفرع السادس: متطلبات الافصاح المحاسبي**

متطلبات الإفصاح حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS/IAS) :ركزت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) ومجلس معايير الدولية (IASC) وهي التسمية الجديدة للجنة المعايير المحاسبية الدولية بعد عملية الهيكلة، في كافة المعايير التي أصدرتها على الإفصاح حيث بلغ عدد المعايير 41 معيارا سارية المفعول إلى غاية نهاية سنة 2013 منها 28 معيارا محاسبيا تحت التسمية القديمة ( IAS)ن و13

[15] – هوام جمعة وآخرون , مرجع سابق , ص 12

[16] – د بن يعيشي عمار و د.درودوري لحسن , مرجع سابق , ص 52–53

معيارا تحت التسمية الجديدة معايير التقارير (IFRS) حيث نجد في نهاية كل معيار توجد متطلبات الواجب تقيد المؤسسة بها عند تطبيقها هذا المعيار . ومن هنا يتضح أهمية متطلبات الإفصاح في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS/IAS) وعليه سوف نستعرض متطلبات الإفصاح في بعض معايير المحاسبة ومعايير التقارير كما يلي[17]:

. 1 :*متطلبات الإفصاح وفق المعيار (IAS2) المخزون يجب أن تفصح المؤسسة في التقارير المالية وفق هذا المعيار عما يلي :

السياسات المحاسبية المتبعة في قياس المخزون بما في ذلك صيغة التكلفة المستخدمة؛ القيم الإجمالية المرحلة للمخزون والقيمة المرحلة حسب التصنيفات الملائمة للمؤسسة؛ القيمة المرحلة للمخزون التي تحمل قيمة عادلة أقل تكلفة البيع؛ أي مبلغ معكوس من أي تنزيلات سابقة والمعترف به كمصاريف للفترة؛ مبلغ أي تخفيض أو تغيير يعتبر كتخفيض في مبلغ المخزون المعترف به كمصاريف الفترة؛ الظروف أو الأحداث التي أدت إلى عكس تنزيل المخزون .

**2 .متطلبات الإفصاح وفق معيار (IAS8)** السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء طبيعة التغيير في السياسة المحاسبية وأسباب تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة، على المؤسسة أن تفصح عن طبيعة ومقدار التغيير في التقدير المحاسبي والذي له أثر في الفترة الحالية أو يتوقع أن يكون له أثر في الفترات المستقبلية، باستثناء الإفصاح عن الأثر على الفترات المستقبلية عندما يكون غير قابل للتطبيق لتقدير ذلك الأثر؛ إذا كان مقدار الأثر في الفترات المستقبلية غير مفصح عنه بسبب أن التقدير غير قابل للتطبيق على المؤسسة الإفصاح عن تلك الحقيقة؛ إذا كان التطبيق بأثر رجعي لفترة سابقة معينة غير عملي أو لفترات قبل تلك المقدمة، الإفصاح عن الظروف التي أدت إلى وجود تلك الحالة أو وصف كيفية وتاريخ حدوث تطبيق التغيير في السياسة المحاسبية .

[17]– د. خلف الله بن يوسف ,**مرجع سابق** , ص 46

إذا كان مقدار الأثر في الفترات المستقبلية غير مفصح عنه بسبب أن التقدير غير قابل للتطبيق على المؤسسة الإفصاح عن تلك الحقيقة.

**3 .متطلبات الإفصاح وفق (IFRS2)** : الدفع على أساس الأسهم يجب على المؤسسة الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي تقاريرها المالية من فهم طبيعة ونطاق ترتيبات الدفع على أساس الأسهم التي كانت قائمة خلال الفترة من خلال : وصف لكل نوع من ترتيبات الدفع على أساس الأسهم التي كانت قائمة في أي وقت خلال الفترة، بما في ذلك البنود والشروط العامة لكل ترتيب مثل (متطلبات الاستحقاق، المدة القصوى للخيارات الممنوحة، طريقة التسوية)

عدد خيارات الأسهم والمتوسط المرجح لأسعار ممارسة خيارات الأسهم لكل مجموعة من الخيارات التالية(المتداولة في بداية الفترة، الممنوحة خلال الفترة، الملغاة خلال الفترة، الممارسة خلال الفترة المنتهية خلال الفترة المتداولة في نهاية الفترة والقابلة ممارستها في نهاية الفترة[18]

.(الإفصاح عن كيفية تحيد القيمة العادلة للبضائع أو الخدمات المستلمة، أو القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة خلال الفترة . يجب على المؤسسة الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي التقارير المالية من فهم أثر معاملات الدفع على أساس الأسهم على أرباح أو خسائر المؤسسة للفترة وعلى مركزها المالي

**4 .متطلبات الإفصاح وفق (IFRS3)** : اندماج الأعمال تفصح المؤسسة المشترية عن المعلومات التي تمكن مستخدمي تقاريرها المالية من تقييم الطبيعة والأثر المالي لاندماج الأعمال الذي يحدث إما : خلال فترة التقارير المالية مثل (اسم ووصف المؤسسة المشتراة، تاريخ الاستملاك، نسبة حصص المالكين المستملكة المؤهلة للتصويت، الأسباب الرئيسية لاندماج الأعمال، وصف كيفية حصول المؤسسة المشترية على السيطرة، وصف نوعي للعوامل التي تشكل الشهرة المعترف بها، القيمة العادلة بتاريخ الاستملاك،

[18] – د. خلف الله بن يوسف ,**مرجع سابق** , ص 47

ترتيبات المقابل المالي المحتمل وأصول التعويض، الذمم المستملكة....الخ ؛ بعد نهاية فترة إعداد التقارير المالية وقبل المصادقة على إصدار التقارير المالية ؛ تفصح المؤسسة المشترية عن المعلومات التي تمكن مستخدمي تقاريرها المالية عن تقييم الآثار المالية للتعديلات المعترف بها في فترة إعداد التقارير الحالية والمتصلة باندماج الأعمال الذي حدث في الفترة أو الفترات السابقة لإعداد التقارير المالية[19] .

**المطلب الثالث : أهم المعايير المحاسبية الدولية لشركات التأمين.**

تقوم شركات التأمين بدور مزدوج فهي تتلقى الأموال من المؤمن لهم وتعويضهم عند تحقق الأخطار المؤمن ضدها ،كما تعمل كوسيط يقبل الأموال التي تتمثل في الأقساط التي يقدمها المؤمن لهم ثم تعيد إستثمارها نيابة عنهم مقابل عائد، لذا سنتعرض إلى تعريف شركات التأمين وكيفية تصنيفها ومختلف الأنشطة المنوطة بها وتبيان سياساتها العامة ومصادر أموالها ومصاريفها.

**الفرع الأول : تعريف شركات التأمين وتصنيفها**

تعتبر شركات التأمين من أهم المتعاملين الإقتصاديين في الدولة، وحتى نستطيع إدراك أهميتها يجب أن نتطرق أولا إلى تعريفها، ومن ثمة تصنيفها لتشكيلات عديدة.

**أولا : تعريف شركات التأمين**

هي شركة تجارية تهدف من وراء أعمالها لتحقيق الربح من خلال ممارسة تجميع أقساط المؤمن لهم واستثمارها في أوجه حددها القانون لتكون مضمونة بغرض توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات للمؤمن لهم عند تحقق المخاطر موضوع التأمين و تغطية نفقات مزاولة النشاط التأميني وتحقيق ربح مناسب.20

[19] – د. خلف الله بن يوسف ,**مرجع سابق** , ص 48

[20]– محمد جمل على هلالي، عبد الرزاق قاسم شحاذة، محاسبة المؤسسات المالية، دار المناهج للنشر و التوزيع، ط1، 2007، ص 278

**ثانيا : خصائص شركات التأمين**

تتميز شركات التأمين بالخصائص التالية[21]:

- شركات التأمين من بين المؤسسات المالية الأكثر خضوعا للقوانين الخاصة باستثمار رؤوس الأموال في مجالات محددة مصرح بها في النصوص واللوائح القانونية مع ضرورة الالتزام بها بهدف ضمان قدرة هذه الشركات على الوفاء بالتزاماتها، لان عجزها يخلف نتائج اقتصادية واجتماعية مضرة لمجموع المؤمن لهم، وهذا ما يقوم به المشرع من خلال تنظيم الرقابة (رقابة تقنية ومحاسبية) على عمل شركات التأمين، والتي تحدد باقي المصاريف والتوظيفات تحت إشراف هيئات رقابية كالمجلس الوطني للتأمينات في الجزائر.
- تتميز عن باقي المؤسسات المالية بتقديم خدمات تأمينية لزبائنها في شكل عقود معاوضة من ناحية استثمار الأموال المحصل عليها قصد الإيفاء بتعهداتها، وتحقيق ربح من ناحية أخرى، ولهذا فهي تصنف ضمن المؤسسات المالية التعاقدية بتعهدات متبادلة بين الشركة المؤمنة للخطر والمؤمن له.
- تتميز بنوعية الخدمات المقدمة على أنها آجلة و ليست آنية و بثبوت أسعارها التي ترجع إلى الاعتماد على الأسس الرياضية والاحتمالات، بالإضافة إلى الخبرة السابقة لتحديد سعر هذه الخدمة، حيث لا تخضع لقوانين العرض و الطلب.
- التزاماتها وأهدافها تدفعها للتكيف أكثر في التعامل مع مجالات استثمار أموالها المحددة قانونا بالتركيز على الاستثمار في الميادين الأقل مخاطرة مثلا، وهذا لا يمنعها من منافسة بعض المؤسسات المالية الأخرى في تمويل بعض المشاريع التي قد يعجز عن تمويلها غيرها.
- يتمحور وجودها على مفهوم الخطر سواء بالنسبة لتحمل الأخطار التي يتعرض لها الزبائن أو الأخطار التي تتعرض لها هي نفسها، زيادة على ذلك ملازمتها للتطور الاقتصادي ومجاراة التحولات التي تطرأ عليه

[21] - محمد جمل على هلالي،مـرجع سابق، ص 279

ومحاولة مسايرة احتياجات زبائنها بدراسة وخلق منتجات تأمينية لمواجهة الأخطار الناجمة عن تلك التحولات.

- الدراسة والبحوث التي تقوم بها هذه الشركات لا تخدم مصلحتها الذاتية فقط، بل تعود فوائدها على نحو مباشر، ليس فقط على مستوى الأفراد والمؤسسات التي تتعامل معها، ولكن تنعكس أيضا على الاستقرار والنمو الاقتصادي للبلاد.

- صعوبة تحديد نتيجة الدورة بالنسبة لشركات التأمين، والذي يكون بشكل تقديري بسبب تخطي مدة بعض عقود التأمين للسنة المالية والمصاريف المترتبة عن تلك العقود، مما قد يؤثر على المركز المالي للشركة بسبب تأثير أقساط التأمين سواء الموجودة تحت التحصيل أو المدفوعة مسبقا، ولا يمكن التحقق من تلك النتيجة إلا بعد انتهاء آجال العقود.

- انعكاس دورة الإنتاج فيها، حيث لا يتسنى لشركة التأمين معرفة مداخليها إلا في المستقبل لان خاصية طول اجل التزامها اتجاه العملاء سارية للسنوات القادمة من تاريخ الاكتتاب بمعنى أن قيمة العائد لا يمكن تحديدها إلا بصفة استدلالية (بناء على خبرة الشركة) لان مبلغ التأمين متعلق بتحقيق الخسائر حسب حجمها وأهميتها[22].

[22] - محمد جمل على هلالي،مـرجع سابق، ص 280

**الفرع الثاني : تصنيف شركات التأمين:**

تصنف شركات التأمين وفقا لتشكيلة الأنشطة التأمينية،[23] وحسب شكلها القانوني.

**شكل رقم 01 : تصنيف شركات التأمين و فق الأنشطة التأمينية و شكلها القانوني**

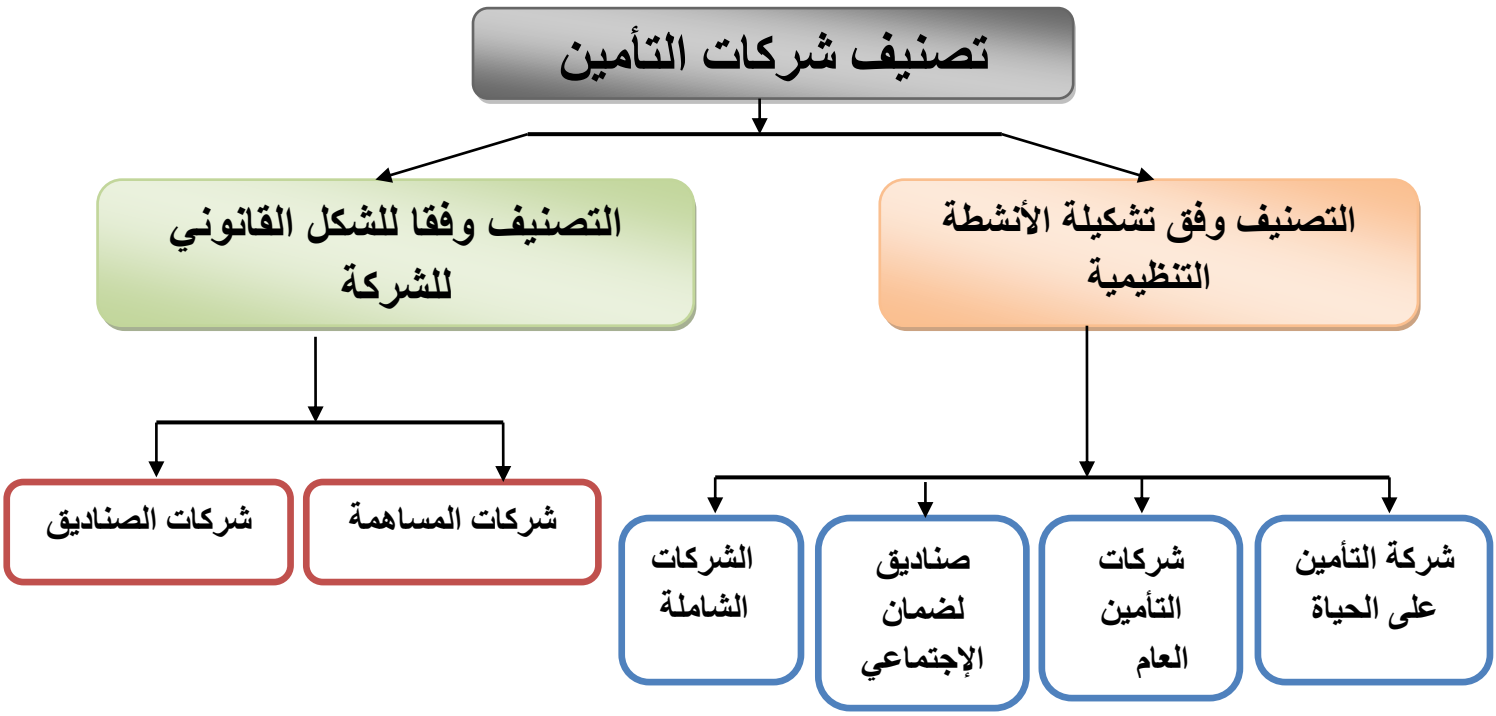


**أولا : التصنيف وفق تشكيلة الأنشطة التأمينية:**

يمكن تقسيم شركات التأمين وفق الأنشطة التي تمارسها لشركات التأمين على الحياة وشركات التأمين العام، صناديق الضمان الإجتماعي ثم الشركات الشاملة.

أ –**شركات التأمين على الحياة** :يشتمل نشاطها علىكافة التأمينات المتعلقة بوفاة أو حياة المؤمن له أو التي تجمع بين الاثنين ( التأمين المختلط ).

ب –**شركات التأمين العام** :تختص بالتأمين على الممتلكات وعادة ما يغطي أخطار الحريق والسرقة وتأمين النقل بأنواعه ، وكذلك التأمين على المسؤولية المدنية تجاه الغير كالتأمين ضد حوادث السيارات.

ج –**صناديق الضمان الاجتماعي** :تعمل على تغطية تكاليف علاج المؤمن له ، حيث يلتزم هذا الأخير

[23] - منير إبراهيم هندي , **إدارة الأسواق والمنشآت المالية** , توزيع دار المعارف الإسكندرية , 1999, ص 401

بتحمل حد أدنى من تكاليف علاجه ويدفع الصندوق الجزء الباقي.

**د –الشركات الشاملة :**تصدر كافة وثائق التأمين التي تصدرها الأنواع الثلاثة السابقة ، وتكون غير متخصصة في نوع معين.

**ثانيا : التصنيف وفقا للشكل القانوني للشركة:**

حسب الشكل القانوني تأخذ شركات التأمين شكلين قانونين هما : شركات مساهمة وشركات الصناديق التي عادة ما تكون لشركات التأمين على الحياة.

**أ –شركات المساهمة :**تكون الملكية في يد حملة الأسهم العادية الذين يختارون مجلس الإدارة الذي يتولى التسيير والذي لهم الحق في الربح الصافي الذي تحققه.

**ب –شركات الصناديق :**تشبه إلى حد كبير شركات الاستثمار لأنها تتميز بضخامة الحجم، وملكيتها تكون في يد حملة الوثائق التأمينية وهي لا تصدر أسهما بل تحل محلها وثائق التأمين المكتتب فيها، وتدار من قبل خبراء مختصين[24].

**الفرع الثالث : الأنشطة والوظائف الرئيسية في شركة التأمين.**

تؤدي شركة التأمين دورا مزدوجا فبالإضافة إلى وظيفة التأمين التي هي النشاط البارز الذي تجند له جهود العاملين بالشركة، هناك وظيفة الاستثمار وهي أقل وضوحا وفعالية، ولقد انعكس هذا الدور المزدوج على تنظيم وإدارة تلك الشركة وفي هذا الصدد نركز على وظيفتين رئيسيتين تتمثلان في إدارة عملياتها ونشاطها التسويقي[25].

[24] – رسمية قرياقص ، الأسواق والمؤسسات المالية ، دار الجامعية للطبع و النشر ، الإسكندرية ، مصر 2001 ,ص 84

[25] - جورج ريجدا ، تعريب : محمد توفيق البلقيني ، إبراهيم محمد مهدي ، مبادئ إدارة الخطر و التأمين ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية , 2006 ص 818–819.

**1) إدارة العمليات**

تؤدي شركة التأمين دور الوسيط الذي يتلقى أقساط التأمين ويقوم بإستثمارها ، ومن مجموع الأقساط وعوائد الاستثمار تخصم التكاليف والمبلغ الذي تدفعه هذه الشركة في شكل تعويضات وعوائد للمؤمن لهم أو المستفيدين، ليتبقى الربح الذي يحصل عليه أصحاب الشركة، وعلى الرغم من أن التعويضات لا تكون معلومة إلى درجة اليقين في حالا تكثيرة، فإنه يتوقع أن تكون قادرة على التحديد الدقيق لقيمة القسط مما يمكنها من تغطية التكاليف وتحقيق العائد المطلوب، وهي المهمة الرئيسية لإدارة العمليات، ويضاف إليها العمل على تخفيض التكاليف والإسراع في تحصيل الأقساط.

**2) وظيفة الاكتتاب**

تتلخص وظيفة الاكتتاب في تقرير طلبات التأمين التي يمكن قبولها وقيمة الأقساط واجبة الدفع ، حيث تكفل الحماية لشركة التأمين ضد سوء اختيار عملائها ، ويبذل القائمون قصار جهدهم لجعل أقساط التأمين التي يسددها المؤمن لهم متماشية مع فرص تعرضهم للخسائر دون أي مبالغة في ذلك , فإذا كانت معايير قبول طلبات التأمين متشددة أو كانت الأقساط مبالغ فيها بالمقارنة مع شركات التأمين الأخرى ، وعلى العكس فلو كانت قيمة المعايير متساهلة أو القسط ومنخفضة فإن حجم النشاط سوف يزداد وبالتالي فإن قيمة التعويضات قد تفوق بقدر كبير قيمة الأقساط وهذا ما يؤدي إلى تعرض الشركة لخسائر.

**3) خفض التكاليف والإسراع في تحصيل الأقساط:**

حققت شركات التأمين إلى حد كبير نجاحا في التعامل مع تكاليف التعويضات المدفوعة للمستفيدين عند تحقق الخطر ، وأيضا الإسراع في تحصيل أقساطها بما يتيح فرصة استثمارها ، حيث تخلت على النظام المركزي بفتح فروع في مناطق جغرافية مختلفة حتى تستطيع الوصول إلى المؤمن لهم وبالتالي تحقيق أكبر ربح بأقل تكلفة ممكنة.

**4) إدارة النشاط التسويقي**

يتضمن التسويق الناجح للخدمة التأمينية تقديم تشكيلات متنوعة وجذابة لوثائق التأمين والوصول إلى العملاء بأقل تكلفة ، فكلما قلصنا تكاليف ابتكار الأنواع الجديدة وتدريب الوكلاء والإشراف عليهم ، حتى تصل لسوقية إلى تحقيق أقساط تأمين منخفضة نسبيا بالمقارنة مع شركات التأمين الأخرى وبالتالي المحافظة على الحصة السوقية.

كما تعتمد شركات التأمين قنوات متعددة لتسويق خدماتها التأمينية، ومنها التسويق المباشر والوكلاء والمنتجون، وكذلك إعتماد أسلوب التسويق من خلال شركات التأمين الأخرى .

**5) أنشطة تحديد احتمالات الخطر:**

يرتبط قسط التأمين إرتباطا وثيقا بعمل الخبير المتخصص في تقدير إحتمالات وقوع الأخطار التي يغطيها التأمين، ويعتمد في ذلك على الدراسة التاريخية لمعدلات وقوع المخاطر المؤمن ضدها وذلك إلى جانب ما يتم توقعه من تغيرات يكون لها تأثير في إحداث تغيير في تلك المعدلات مستقبلا[26].

6) **إدارة الموجودات ومصادر الأموال.**

توظيفها تمثل إدارة عناصر موجوداتها ومكوناتها حيث تقوم بدراسة وتحليل مصادر الأموال ومجالات وذلك من حيث كلفتها والمرونة التي تتوفر فيها، إن هذه الإدارة ينبغي أن تنعكس إيجابيا على تعظيم قيمة الشركة المالية، وفي هذا المجال يمكن إستخدام مؤشرات مالية في تقسيم أداء وكفاءة شركات التأمين و أبرزها:

**مؤشر الأداء = )ص+ت(/ف** (7

**و:**

**ص= )ف*- ف(/ن**

[26] – جورج ريجدا,مرجع سابق , ص 819-820

8) حيث: ص: التغيير الذي يطرأ على قيمة الموجودات؛

ت: القيمة الكلية للتوزيعات؛

ف*: القيمة الصافية للموجودات في أول المدة؛

ف: القيمة الصافية للموجودات في نهاية المدة؛

ن: القيمة الكلية لتوزيع الأرباح

9) **المحاسبة:**

قسم المحاسبة مسؤول عن عمليات المحاسبة المالية لأي مؤمن ويعد المحاسب التقارير المالية، ويوضح الميزانيات بالتفصيل ويحلل العمليات المالية بالشركة، ويتم إعداد التقارير الدورية بالتعامل مع دخل القسط مصروفات التشغيل والمطالبات، ودخل الإستثمار ومعدلات الفائدة لحاملي الوثائق، ويقوم المحاسبون أيضا بإعداد التقارير المالية القانونية التي من الضروري إرفاقها مع أقسام التأمين، و إذا كانت الشركة تدار عن طريق الدولة فمن الضروري أن يقوم المحاسبون بإعداد التقارير المحاسبية المعتمدة على المبادئ المحاسبية المقبولة بصفة عامة.

**10)الوظيفة القانونية:**

تعد وظيفة مهمة لشركات التأمين، ففي التأمين على الحياة يستخدم المحامون الإكتتاب والتخطيط للتصرف بالأملاك، ويضع أيضا المحامون الصياغة القانونية وشروط الوثيقة في وثائق التأمين، ويراجعون كل الوثائق الجديدة قبل بيعها للجمهور، وتشمل أنشطة أخرى المساعدة القانونية للموظفين الذين يظهرون في جلسات التسعير ومراجعة الإعلانات والمواد الأخرى المنشورة وإعطاء الإرشادات القانونية العامة المتعلقة بالضرائب والتسويق، الإستثمارات وقوانين التأمين، وممارسة الضغط للوصول إلى التشريع الملائم لصناعة التأمين[27].

[27] – جورج ريجدا,**مرجع سابق** , ص820-821

**11) خدمات التحكم في الخسارة:**

إن التحكم في الخسارة هو جزء مهم في إدارة الخطر، ويقدم مؤمنو الممتلكات والمسؤولية المدنية خدمات عديدة للتحكم في الخسارة، وتشمل هذه الخدمات إرشادات نظام الإنذار المبكر، الأمان والصحة المهنية، وأنشطة منع الخسائر الأخرى، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يعطي المتخصصون في التحكم في الخسارة إرشادات قيمة لبناء المباني الجديدة، أو المصانع لجعلها أكثر أمانا وأكثر مقاومة للأضرار، والتي يمكن أن يتبعها تخفيض جوهري في السعر.

**12) تشغيل البيانات:**

لقد أحدث إستخدام الحاسب الآلي ثورة في صناعة التأمين وذلك عن طريق الإسراع في تشغيل المعلومات وكذلك إلغاء وظائف روتينية عديدة، ويستخدم الحاسب الآلي الآن في المحاسبة وتشغيل الوثائق، بيان الأقساط و إسترجاع المعلومات، الاتصالات وتحليل السوق، التدريب والتعليم، تقديم الخدمات لمالكي الوثائق، ويمكن الحصول بسرعة على معلومات عن حجم الأقساط، معدلات الخسارة، الإستثمارات ونتائج الإكتتاب. [28]

**الفرع الرابع : المعايير المحاسبية الدولية التي تتأثر بها شركات التأمين**

عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية على وضع قواعد محاسبية تحكم عمليات الاعتراف والقياس المحاسبي المتعلقة بشركات التأمين، وذلك من خلال وضع معيار خاص بها، دون إغفال المعايير الأخرى التي تمكن رفع الأداء والعمل المحاسبي بهذه الشركات، قصد تقديم معلومات مالية يكون لها مصداقية و موثوقية أكبر بالنسبة إلى المستثمرين والأطراف الأخرى ذات العلاقة.

وبالنظر إلى المعايير المهنية المتعلقة بصورة خاصة بقطاع التأمين نجد[29] :

[28] – جورج ريجدا,مرجع سابق , ص 820

[29] –سحنون بونعجة، نبيل بوفليح، **محاسبة شركات التأمين من منظور معايير المحاسبة الدولية**، الملتقى الدولي السابع حول "الصناعة التأمينية،

**الجدول رقم (1) : معايير IAS/IFRS التي تتأثر بها شركات التأمين .**

| معايير IAS/IFRS التي تتأثر بها شركات التأمين | |
|---|---|
| IAS 1 | عرض القوائم المالية |
| IAS 19 | محاسبة (أو الاعتراف) منافع المستخدمين |
| IAS 32 | عرض الأدوات المالية |
| IAS 39 | الاعتراف وقياس الادوات المالية |
| IFRS 4 | عقود التأمين |
| IFRES 7 | الأدوات المالية : الإفصاحات |

المصدر : سحنون بونعجة , نبيل بوفليح , محاسبة شركات التأمين من منظور معايير المحاسبة الدولية , الملتقى الدولي السابع حول "الصناعة التأمينية , الواقع العملي و أفاق التطوير – تجارب الدول – " , جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف الجزائر , يومي 03-04 ديسمبر 2012

المعيار IFRS4 يعد الأهم من خلال إجراءات تحديث المعايير المحاسبية المتعلقة بقطاع التأمينات،حيث أن مشروع المعيار جاء متفاعل مع كافة معايير IFRS الخاصة بقطاع التأمين والخدمات المالية.

هناك بعض المعايير التي تؤثر على الشركات بنفس الطريقة، وهو الحال بالنسبة إلى المعيار IAS1 "عرض القوائم المالية" الذي أوجد قاعدة جديدة فيما يخص عرض وتمثيل القوائم المالية حتى يمكن للشركة المقارنة بينها مع الفترات السابقة وكذا القوائم المالية المصدرة من الشركات الأخرى في نفس القطاع.

أما المعيار IAS19 المتعلق بمنافع المستخدمين ، يكون تأثيره على وجهين مختلفين فيما يخص قطاع التأمين ، وذلك كما يلي:

-الشركات العاملة في قطاع التأمين كما هو الشأن بالنسبة للأخرى العاملة في القطاعات الأخرى تكون

الواقع العملي وآفاق التطوير – تجارب الدول –" ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 04- 03ديسمبر,2012 .

ملزمة بتقييم التزامات التقاعد تجاه مستخدميها ، ويجب عليها تطبيق ما ورد في المعيار؛

–و بالتوازي ، شركات الاستشارية في (actuariat)تكون لها مهمة تقييم الالتزامات الاجتماعية للمؤسسات، وحتى هنا العديد منها تهمل المؤونات الواجب تكوينها في هذا الخصوص، ويكون لهذا المعيار أثر لا يعتد به على النشاط الذي تقوم به هذه الشركات الاستشارية.

وفيما يخص المعايير IAS32وIAS39 وIFRS7 كما هو الشأن بالنسبة إلى كل المؤسسات التي تستثمر وتعود إلى عمليات التمويل أو تستخدم الأدوات المالية بصورة واضحة، فإن شركات التأمين تكون خاضعة لتغيير شامل فيما يخص طرق الاعتراف والقياس لهذه الأدوات المالية [30].

[30] – سحنون بونعجة، نبيل بوفليح، مرجع سابق , ص

## المبحث الثاني : دراسات سابقة .

يعتبر استطلاع الأبحاث والدراسات السابقة من المراحل المنهجية في البحث العلمي بهدف التعرف على المساهمات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، لذا سنتناول في هذا المبحث دراسات لها علاقة مع موضوع الدراسة الحالية وفق مطلبين الأول يتمثل في عرض بعض من الدراسات الوطنية أما الثاني يتمثل في عرض بعض الدراسات أجنبية و من خلال المطلب الثالث قمنا بإجراء المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة كـالآتي :

**المطلب الأول : الدراسات وطنية.**

**الدراسة الأولى : طيلب فاتح، محاسبة شركات التأمين في ظل المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس، الجزائر، .**

أجريت هذه الدراسة تحت عنوان: محاسبة شركات التأمين في ظل المعايير المحاسبية الدولية، قام الباحث بدراسة حالة للشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين ،CAARبحيث حاول من خلال هذه الدراسة إلى حل إشكالية البحث والمتمثلة في "ما مدى توافق النظام المحاسبي المالي للتأمينات مع المعايير المحاسبية الدولية؟".

هدفت هاته الدراسة إلى فهم طبيعة النظام المحاسبي في شركات التأمين واستعراض معايير المحاسبة الدولية التي تتأثر بها شركات التأمين والتعرف على مختلف العناصر التي تتناولها، ا براز أهميتها في زيادة الإفصاح المحاسبي وكذا الاطلاع على مختلف التعديلات التي حدثت على النظام المحاسبي المالي ليتوافق مع قطاع التأمينات ومدى توافقها مع المعايير المحاسبية الدولية.

ولتحقيق الأهداف المرجوة اعتمد الباحث في معالجة هذا الموضوع على استخدام مناهج متعددة منها الوصفي التحليلي والتاريخي والمنهج المقارن فيما يخص الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي وبما أنه قام بدراسة وضعية لشركة واحدة لإسقاط ما تم إدراجه نظريا فقد تم استخدام منهج دراسة الحالة.

تمثلت أهم نتائج هذه الدراسة أن شهدت معايير المحاسبة الدولية قبولا دوليا واسعا إذ اتجهت العديد من الدول نحو تبنيها وذلك بإصلاح نظامها المحاسبي، الجزائر كغيرها من الدول انتهجت هذا المسار بتبنيها النظام المحاسبي المالي وتبين أن الشركة الجزائرية للتأمين وا عادة التأمين لم تأخذ بجدية الفلسفة الجديدة التي انتقلت بنا من المعالجات المحاسبية البسيطة إلى الأحكام والتقديرات المحاسبية الديناميكية،كما أن أنظمة المعلومات لا تزال غير فعالة والموارد البشرية غير مؤهلة بالمستوى المطلوب لتطبيق النظام المحاسبي المالي.

**الدراسة الثانية : خلف الله بن يوسف أهمية الإفصاح و القياس المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) و أثره على الممارسات المحاسبية في المؤسسات الإقتصادية المركز الجامعي افلو.**

هدف هذه الدارسة إلى تبيان أثار الإفصاح المحاسبي على الممارسات المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي »على القوائم المالية خاصة »الميزانية »جدول حسابات النتائج ويرجع ذلك بشكل أساسي للأهمية البالغة لهذه القوائم لدا مستخدميها في اتخاذ القرارات المالية الملائمة و تقييم الأداء إلى جانب عرض مختلف المداخيل المحاسبية المقترحة من طرف المفكرين الأكاديميين والمحاسبين والمنظمات المهنية المحاسبية لتطوير مفهوم الإفصاح والقياس المحاسبي من القوائم المالية من جهة ومن جهة أخرى باعتبار أن النظام المحاسبي المالي مستمد من المعايير المحاسبية الدولية ولتحقيق أهداف هذه الدارسة تم تطبيق احد المداخل المقترحة لمعالجة تطوير مفهوم الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي .

وخلصت هذه الدراسة إلى وجود فروق جوهرية بين الأرقام المحاسبية للقوائم المالية وأساليب القياس طريقة التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة والأرقام المحاسبية للقوائم المالية التقليدية أي المعدلة على أساس التكلفة التاريخية وهو ما يبين مدى تأثير الإفصاح المحاسبي والقياس وفق القيمة العادلة على مصداقية وملائمة المعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية.

**الدراسة الثالث : رفيق يوسفي، النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق، مذكرة ماجستير، جامعة تبسة، الجزائر، 2011 .**

أجريت هذه الدراسة تحت عنوان: النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق، قام الباحث بدراسة ميدانية على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، بحيث حاول من خلال هذه الدراسة إلى حل إشكالية البحث والمتمثلة في "ما مدى توافق النظام المحاسبي المالي الجديد مع معايير المحاسبة الدولية ؟ وهل استوفت الجزائر متطلبات التطبيق ؟ ".

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الاختلاف بين الأنظمة المحاسبية والأسباب التي أدت إلى ضرورة التوافق والتوحيد، وإلى إبراز مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية وكذا استقصاء أراء المهنيين حول جملة من القضايا المتعلقة بمتطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي ومختلف الإجراءات والجهود التي تبذلها المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في هذا المجال.

اعتمد الباحث في معالجة هذا الموضوع على استخدام مناهج متعددة منها الوصفي عند تناول التطور التاريخي للمحاسبة والمنهج التحليلي المقارن عند دراسة مدى الالتزام بالمعايير الدولية، أما الجانب التطبيقي فقد استخدم المنهج الاستقرائي بالاعتماد على الاستبانة.

تمثلت أهم نتائج هذه الدراسة على أن النظام المحاسبي المالي يعتبر نتاج لعملية إصلاح فرضتها التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر ويهدف إلى معالجة المشاكل والانتقادات الموجهة للمخطط الوطني، إلتزم النظام المحاسبي المالي إلى حد كبير بمعايير المحاسبة الدولية إلا أنه توجد صعوبة التخلي على الممارسات التي كانت سائدة وفق المخطط المحاسبي الوطني والتي تجدرت في ذهنية المحاسب مما يشكل عائق قد يحول دون التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي الذي يعتبر بمثابة قطيعة جذرية مع هذه الممارسات.

**المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية**

**الدراسة الأولى : عامر حسن عفانه، إطار مقترح لنظام محاسبي لعمليات شركة التأمين التكافلي في ضوء الفكر المحاسبي الإسلامي، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2010.**

أجريت هذه الدراسة تحت عنوان: إطار مقترح لنظام محاسبي لعمليات شركة التأمين التكافلي في ضوء الفكر المحاسبي الإسلامي، بحيث حاول الباحث من خلال هذه الدراسة إلى حل إشكالية البحث والمتمثلة في "ما هو الإطار المقترح لإنشاء نظام محاسبي لعمليات التأمين التكافلي في ضوء الفكر المحاسبي الإسلامي ؟ ".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة طبيعة التأمين التكافلي واختلافه مع التأمين التقليدي من حيث المفهوم والتنفيذ والمعالجة المحاسبية، والتوجه نحو وضع إطار عام لنظام محاسبي يتسم بالمرونة والسهولة والوضوح والشمول، كما يساعد على سرعة استخراج النتائج مستنداً في ذلك إلى الضوابط الشرعية والأسس المحاسبية السليمة.

اعتمد الباحث في معالجة هذا الموضوع على استخدام كل من المنهج الاستقرائي والاستنباطي، وذلك من خلال استقراء لبعض أنظمة التأمين المختلفة أما المنهج الاستنباطي فقد أعتمده من أجل استنتاج العديد من جوانب النظام المراد اقتراحه بالرجوع إلى القواعد والضوابط التي تحكم الأداء في مجال عمليات التأمين التكافلي.

من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن هذه الدراسة تشكل إطارا مقترحا لنظام مالي خاص بشركات التأمين الإسلامي حيث يساهم هذا النموذج المقترح في إعطاء صورة واضحة عن الأوضاع المالية الخاصة بحملة الأسهم وحملة الوثائق، كما أن فروض النظام المالي المقترح تعمل على تطوير أداء التنظيم المحاسبي لعملية المحاسبة التي تتم في شركات التأمين التكافلي الأمر الذي يسهم في تطوير مقومات النمو لتلك المؤسسات مما يدعم استمراريتها.

**الدراسة الثاني : عصام فهد العربيد معايير الإفصاح المالي في القوائم المالية الخاصة للمصارف. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التجارة جامعة القاهرة. 1996**

حيث قام الباحث باستعراض تطور الإفصاح في مصارف كل من انكلترا وأمريكا ممسصر منذ منتصف القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر بهدف بيان معالجة هذه الدول للمشكلة موضوع البحث» ولما كانت المعايير المحاسبية الصادرة عن الولايات المتحدة الأمريكية وإنكلترا هي الأساس المرشد في إصدار المعايير على المستوى المحلي في أغلب الدول لذلك قام الباحث بدراستها بشيء من التفصيل» ومن أجل اكتمال معالجة المشكلة قام الباحث بتقييم اتجاهات الإفصاح المالي في القوائم المالية للمصارف على المستوى الدولي والوطني تمهيداً للتوصل إلى اقتراح نظام موحد للإفصاح في القوائم المالية للمصارف. أما بالنسبة إلى النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها في هذا البحث فهي:

1- ضرورة مساهمة كل من مهنة المحاسبة والمراجعة والسلطات النقدية وهيئة بورصة الأوراق المالية في تحديد متطلبات الإفصاح في المصارف.

2- تدعيم استقلالية مراجع الحسابات باعتبارها تساهم في تحقيق الإفصاح المطلوب.

3- إلزام المصارف في إعداد القوائم المالية السنوية طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً وطبقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها.

4 - ضرورة تطرق معايير الإفصاح الصادرة إلى دور القضاء في المساعدة على تحقيق الإفصاح الكافي من خلال الإجراءات الرادعة الممكن استخدامها لتحقهيق ذلك.

5- إن تحقيق الإفصاح الكافي يتطلب عدم الاكتفاء بعمومية الإفصاح التي تراعي تعدد فئات المستخدمين على أنها الأساس في تحديد طبيعة هذا الإفصاح؛ بل يجب تخطي العمومية في الإفصاح لأنها تحد من اعتبار تلك البيانات مؤشراً كافياً عن الوضع المالي للمصرف فيما يتعلق بالسيولة والربحية والمخاطرة.

6- تقليل دور الأحكام والتقديرات الشخصية إلى الحد الأدنى عن طريق توحيد السياسات المتبعة في تقييم الأصول والخصوم والثبات في تطبيق هذه السياسات مما يؤمن القدرة على المقارنة.

**المطلب الثالث : موقع الدراسة من الدراسات السابقة.**

نحاول من خلال هذا المطلب إجراء المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة من خلال تحديد أوجه الشبه والاختلاف وكذا عرض مميزات الدراسة.

**الفرع الأول : أوجه الشبه والاختلاف**

من خلال عرضنا للدراسات السابقة نلاحظ أن جميع الدراسات تناولت موضوع مهنة المحاسبة بشكل مباشر أو غير مباشر، ولوحظ أنه يوجد تشابه بين دراستنا الحالية ومعظم الدراسات السابقة من حيث المضمون والهدف إلا أن وجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والحالية يقع في طرق المعالجة المتبعة والدراسة الميدانية من حيث البعد الزمني و المكاني ، تتمثل دراستنا في دراسة حالة لواقع القياس و الإفصاح المحاسبي في شركات التأمين الجزائرية –دراسة ميدانية لشركة التأمين CAAT لولاية غرداية من أجل إظهار التقييم المحاسبي لشركة التأمين .

تناولت دراسة كل من **طيلب فاتح** و **خلف الله بن يوسف** نفس الموضوع وتشابهت مع الدراسة الحالية من حيث المضمون والهدف إلا أن دراسة **رفيق يوسفي** هدفت إلى إبراز الاختلاف بين الأنظمة المحاسبية والأسباب التي أدت إلى ضرورة التوافق والتوحيد، وإلى إبراز مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية كما اختلفت دراسة عامر حسن عفانه عن دراستنا من حيث الهدف حيث تناولت هذه الدراسة معرفة طبيعة التأمين التكافلي واختلافه مع التأمين التقليدي بينما هدفت دراستنا إلى مدى واقع القياس و الإفصاح المحاسبي في شركات التأمين الجزائرية و التقييم المحاسبي لها و إختلفت أيضا عن دراستنا من حيث البعد الزمني والبعد المكاني .

بنما تناولت دراسة عصام فهد العربيد **معايير الإفصاح المالي في القوائم المالية الخاصة للمصارف.بينما عالجت دراستنا واقع الإفصاح المحاسبي** في شركة التأمين و إختلفت عن دراستنا من حيث المنهج المتبع للوصول إلى الأهداف المرجوة .

**الفرع الثاني : مميزات الدراسة**

بعد طرح أهم الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع بحثنا يمكن عرض مميزات دراستنا عن الدراسات السابقة في النقاط التالية :

- محاولة بيان واقع القياس و الإفصاح المحاسبي في شركات التأمين مع تدعيمه بدراسة ميدانية لأحد شركات التأمين بالولاية التي تم من خلالها جمع وتحليل المعلومات المتحصل عليها حول موضوع الإشكالية؛
- يختلف ميدان دراستنا التطبيقية عن ذاك في الدراسات السابقة، حيث ركزت دراستنا على توضيح واقع القياس و الإفصاح المحاسبي في شركة التأمين من خلال دراسة حالة على شركة التأمين المتواجدة بولاية غرداية؛
- إبراز أهمية القياس و الإفصاح المحاسبي ودوره في تنظيم وتحسين وضعية شركات التأمين؛
- تعتبر الدراسة الحالية حلقة وصل لما بدأته سابقتها من الدراسات التي تطرقت لهذا الموضوع.

**خلاصة الفصل :**

حاولنا في هذا الفصل تسليط الضوء على القياس و الإفصاح المحاسبي في شركات التأمين، بحيث تم التطرق إلى مفاهيم عامة حول القياس و الإفصاح المحاسبي وكذا التعرف على القوائم المالية ومدونة الحسابات التي تخص شركات التأمين والتي نستطيع من خلالها الإطلاع على أسس العمليات التأمينية وسير الحسابات حسب النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين، وهذا ما يظهر لنا جليا في الفصل الموالي.

# الفصل الثاني:

# دراسة ميدانية

## تمهيد الفصل :

بعدما قمنا بعرض الجانب النظري من خلال الفصل الأول الذي تناولنا فيه القياس و الإفصاح في شركات التأمين، نحاول في هذا الفصل إعداد دراسة ميدانية نسعى من خلالها توضيح العمليات المحاسبية في شركات التأمين الجزائرية ، ومن خلال هذا قد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي :

- **المبحث الأول** : واقع دراسة ميدانية لمشركة التأمين CAAT لولاية غرداية.
- **المبحث الثاني** : المعالجات المحاسبية لشركة التأمين CAAT لولاية غرداية.

## المبحث الأوّل: تقديم الشركة محلّ الدّرسة CAAT

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى أهم الإستراتيجيات المنتهجة من طرف الشركة التأمينات (CAAT) بهدف زيادة مستويات نشاطها، إضافة لذلك سوف نقوم بعرض مختلف المنتجات التأمينية التي تقدمها الشركة :

### المطلب الأوّل: تعريف الشّركة و نشأتها.

في إطار إعادة هيكلة الشّركة الجزائريّة للتّأمين و إعادة التّأمين CAAR أنشأت هذه الشركة في 30 أفريل 1985، و التي من إختصاصها كل أنواع التأمين الخاص بحوادث النقل البري، الجوي و البحري فهي إذن مؤسسة عمومية ذات أسهم أنشئت سنة 1985وفق المرسوم 85/82.

و مع دخولها في إستقلالية المؤسسات الإصلاحية الإقتصادية، أصبحت تمارس كل أنواع التأمين على غرار كل المؤسسات الأخرى.

إن الشبكة الوطنية لشركة التأمين CAAT و في إطار التطور المستمر، قد بذلت مجهودات خاصة و أظهرت إستعدادت محددة في برنامج عملها و هذا منذ نشأتها، و الآن شركة التأمينCAAT تحتوي على 9 وحدات متواجدة عبر القطر الوطني على النحو التالي[31]:

3 وحدات في الجزائر العاصمة {الجزائر العاصمة، حيدرة، الحراش}.

وحدة في عنابة .

وحدة في قسنطينة .

[31] – موقع الأنترنيت WWW.CAAT.DZ

وحدة في وهران .

وحدة في تلمسان .

وحدة في سطيف .

وحدة في غرداية.

بحيث كل وحدة من هذه الوحدات، تراقب و تتحكم في عدة وكالات، التي أنشئت لمواجهة الطلب المتزايد و منافسة الشركات الأخرى التي لها شبكة كبيرة مثل شركة CAAR و SAA.

كما أن شركةCAAT تساهم في رأس مال عدة شركات إقتصادية نذكر منها:

الشركة الجزئرية لضمان الصادرات CAGEX.

شركة إعادة التأمينAFRIC.RE.

**المطلب الثاني : دراسة أهداف المؤسسة و تحليل البيئة**

**مهام و دور الشركة**[32]

**أولا : المهام**

من بين مهام الشركة CAAT، عرض ضمانات للزبون على الأخطار الممكن أن تلحق به في حياته الإجتماعية و المهنية، إذ تقوم بتنظيم نشاط التأمين بدلالة الحاجات و الرغبات المحتملة للزبائن، هذا

[32] المرجع السابق

بالإضافة إلى أن شركة CAAT مرتبطة بالتطور للبلاد، وترتكز على إستراتيجية توسيع القاعدة الصناعية، و مهامها على هذا المستوى تتمثل في :

- ممارسة كل عمليات التأمين.
- تمويل المشاريع الإنمائية.
- العمل على دراسة سوق التأمينات و إقتراح مقاييس فعالة لمؤازرة الإقتصاد في إطار سياسة البلاد.
- القيام بإستثمارات سياسية و إقتصادية.
- تستعمل سياسة الإدخار و تساهم و تشارك كمستثمر تأسيسي.
- حماية ممتلكات المواطن.

**ثانيا : أهداف الشركة**

- تنويع محفظة الشركة و توسيع نشاطها، ذلك بتغطية الأخطار الصناعية البسيطة على الأشخاص و غيرهم.
- تطوير شبكة التوزيع الوطنية، بإنشاء وحدات و وكالات جديدة لمواجهة الطلب المتزايد و منافسة الشركات الأخرى مثل : CAAR, SAA ...الخ.
- تشجيع الإدخار في المدى الطويل، و المساهمة في الإقتصاد الوطني و توظيف رؤوس الأموال على شكل ودائع لدى البنوك.

**المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لشركة CAAT و مجال نشاطها**

يتم عرض في هذا المطلب الهيكل التنظيمي لكل من المديرية العامة، الوحدة ثم الوكالة أين تم التربص و كذا المجال الذي تنشط فيه الشركة.

**مجال الشركة :**

مجال الشركة CAAT يتحدد في عدة نشاطات منها :

- المصانع الخاصة المتعلقة بالمنتجات الصناعية.
- الميناءات و المطارات.
- النقل و التفريغ.
- العبور و التخزين.
- البنوك و الفندقة.

كل أنواع التجارة.

**شكل رقم (02) : الهيكـل التنظيمـي للمديريـة العـامة (CAAT)**[33]

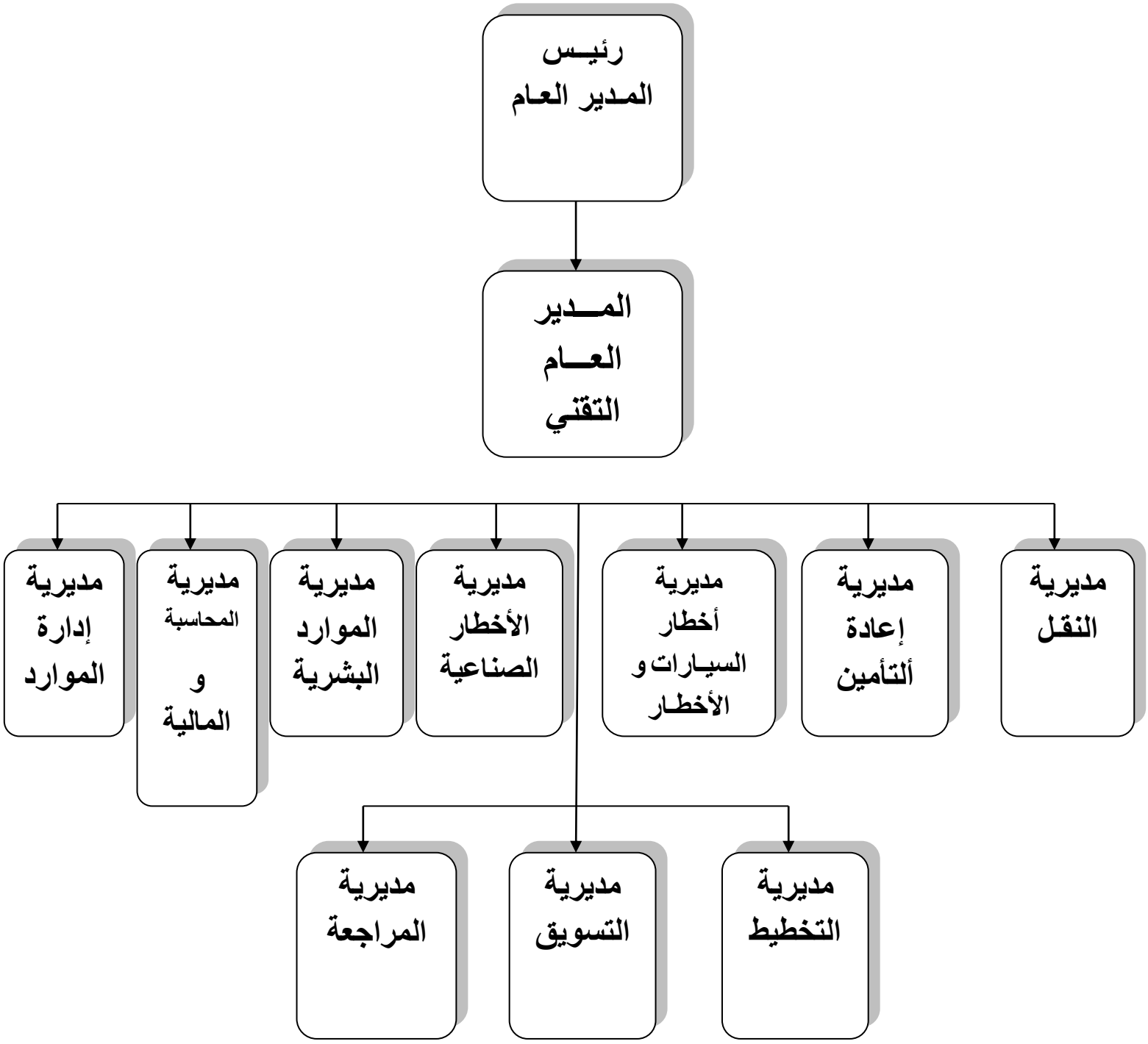


**تحليل الهيكل التنظيمي** :يتضح لنا أن الهيكل التنظيمي لشركة (CAAT) موضوع بشكل عمومي، وهذا ما يضمن رقابة فعالة وناجحة في أداء المهام هذا من جهة ومن جهة ثانية توحيد الجهود، بحيث يعمل

[33] ORGANIGRAMME CAAT 2005

كل مكتب ومديرية بصورة متكاملة مع باقي المديريات الأخرى للوصول إلى أفضل النتائج، كما أن طبيعة الهيكل التنظيمي في شركة(CAAT) يضمن السير الحسن للمعلومة من قمة الهرم إلى أسفله. وفيما يلي سنحاول تقديم بعض المديريات وأهم مهامها :

**أولا: مديرية إعادة التأمين** :الشركة الجزائرية للتأمينات تحوي مديرية مركزية خاصة بإعادة التأمين، هذه المديرية مكّونة من فريق من التقنيين مختصين في إعادة التأمين وكذلك تكوين هذه الإطارات غني بتربصات الرسكلة في مجال إعادة التأمين المشهورة على مستوى السوق العالمية.

**ثانيا: مديرية إدارة الوسائل** :تتمثل مهام هذه المديرية في:

- ✓المحافظة على الوسائل الإدارية؛
- ✓تنظيم الوسائل ومساعدة الإداريين.

**ثالثا: مديرية التسويق** :تقوم هذه المديرية بـ:

- ✓القيام بدراسة السوق، كما تتم دراسة المنتجات الجديدة؛
- ✓وضع الإستراتيجية المالية؛
- ✓السهر على التسويق وترقية المبيعات؛
- ✓البحث عن وكالات إشهار واقتراح شعارات إشهارية.

**رابعا: مديرية الموارد البشرية** :من أجل ضمان تسيير ذاتي بتخطيط حديث يتماشى مع المعطيات العالمية للعمل، فإن الشركة تعطي الأولوية والأهمية للعنصر البشري، وهذا من خلال:

- ✓إعداد برامج سنوية قصد تكوين العمال وهذا حسب احتياج كل دائرة من الدوائر؛
- ✓تحديد المهام وتقسيم الوظائف وترقية العمال في المناصب؛
- ✓تسيير الموارد البشرية حسب احتياجاتها من العمالة ووفقا لإستراتيجية المؤسسة.

**خامسا: مديرية التخطيط والإعلام الآلي والتنظيم** :تتمثل معظم مهامها في:

✓تسهيل وتقديم الخدمة لكل الأقسام وتسييرها بطريقة عملية ومنظمة؛

✓تنظيم وتنشيط الملتقيات والمنتديات وإصدار مجلة الشركة.

**سادسا: مديرية المحاسبة والمالية** :تكتسب إدارة المالية والمحاسبة أهمية قصوى في أي مؤسسة لاسيما مؤسسة (CAAT) التي تعتبر من أكبر شركات التأمين في الجزائر.

تحوي إدارة المالية والمحاسبة في شركة (CAAT) على أربع (4) مديريات فرعية هي:

✓المديرية الفرعية للمالية،

✓المديرية الفرعية للمحاسبة العامة،

✓المديرية الفرعية لمحاسبة الوسطاء،

✓المديرية الفرعية للتوظيفات المالية

**سابعا: مديرية المراقبة والمراجعة** :وتعمل على ضمان سير النشاط العادي والقانوني لكل المصالح المركزية والفرعية للشركة، ونستطيع أن نختصر مهامها بالنقاط التالية:

✓التحقق من قانونية وصحة مختلف العمليات المنجزة (التقنية، التجارية، الإدارية المالية والمحاسبية)؛

✓اختبار سلامة التنظيم داخل المصالح وطرق التسيير المعتمدة واقتراح التعديلات اللازمة؛

✓التحقق من العقلانية في التسيير ومستوى الفعالية المحققة؛

✓التحقق من تطبيق إجراءات التسيير الكاملة واقتراح التحسينات اللازمة؛

✓القيام بعمليات تدخل مفاجئة، وهذا بموافقة الإدارة العامة للتأكد من سلامة العمليات؛

✓اتخاذ إجراءات تصحيحية في الحالات الاستعجالية والطارئة بهدف إعادة النظام للحالة العادية؛

✓إعداد برنامج سداسي للمراجعة الذي يتم على أساسه عمليات التدخل وتصادق عليه الإدارة العامة.

خلال سنة 2015 المؤسسة عملت على توسيع شبكتها التوزيعية، والتي ستسمح لها بتقوية وجودها على

مستوى الإقليم الوطني، حيث وضعت شبكة تجارية لزبائنها تتكون من 159 منفذ تجزئة منتشرة في جميع أنحاء البلاد، موزعة كما يلي[34]:

- **103** وكالة مباشرة منتشرة عبر كافة الإقليم الوطني.

- **56** وكيل عام للتأمين معتمد من طرف الشركة لتمثيلها في بعض المناطق التي لا تغطيها الوكالات.

تحاول(CAAT) دائما تنويع وتقوية القدرة التوزيعية لمنتجاتها، وهذا من خلال إستراتيجية التوزيع المثلى للوكالات وتنويع محفظة نشاطها بهدف تغطية العديد من الأخطار.

**شكل رقم (03) <u>الهيكل التنظيمي للوحدة 340 غرداية</u>**

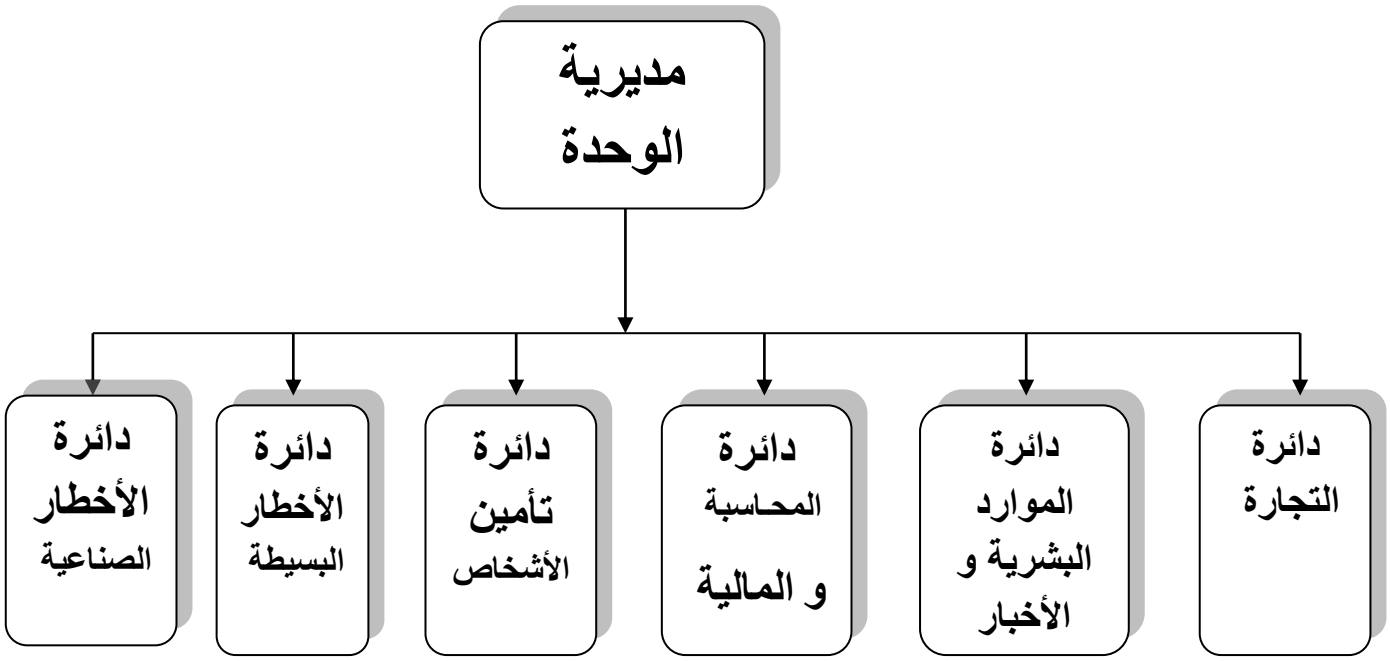


[34] - Compagnie Algérienne Des Assurances ،Rapport Annuel 20،05 **ALGER** ،p 19

**شكل رقم (04) : الهيكـل التنظيمـي للوكالة 341 غرداية**

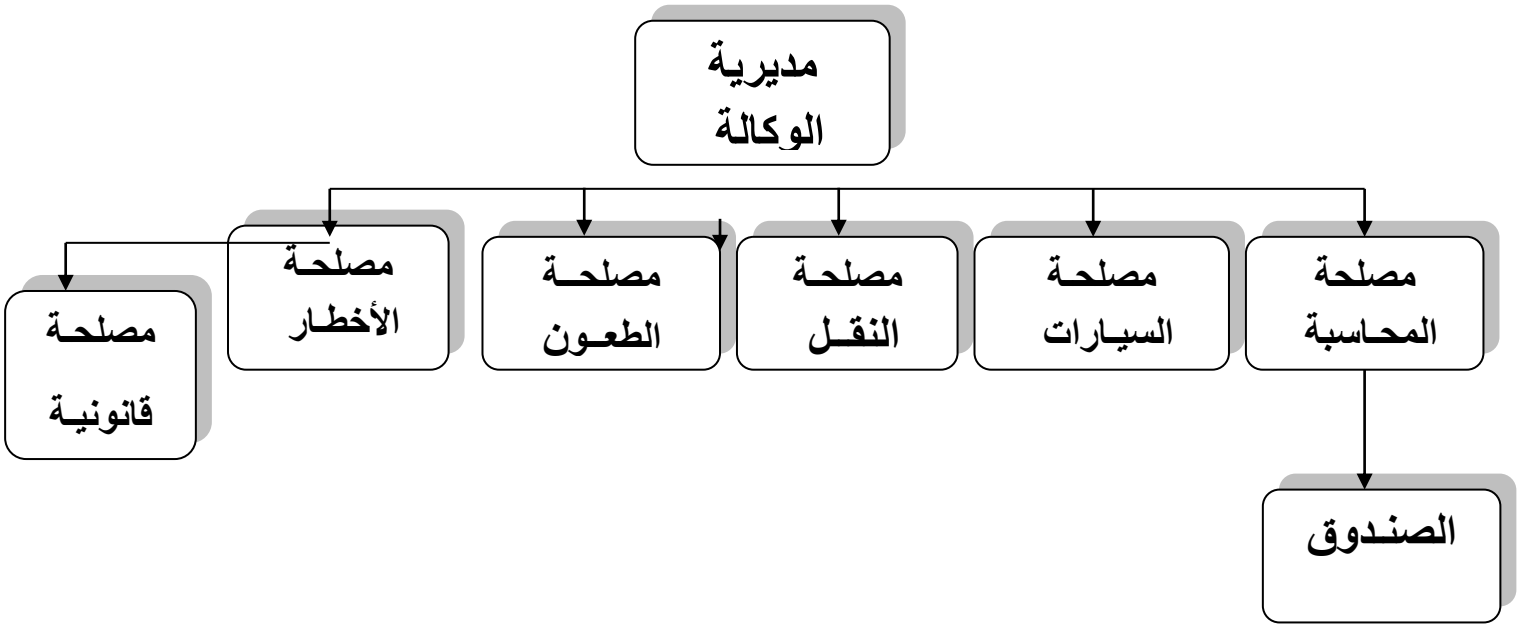

## المبحث الثاني: المعالجات المحاسبية لشركة التأمين (CAAT) لولاية غرداية.

بعدما تطرقنا في المبحث السابق لعرض الدراسة في شركة التأمين (CAAT) ، سنتناول في هذا المبحث بعض المعالاجات المحاسبية و الحالات الخاصة للشركة .

### المطلب الأول:بعض المعالجات المحاسبية لشركة التأمين.

**الفرع الأول: التثبـــيتات.**

يقصد بالتثبيتات الأصول الثابتة ، وقد تكون تثبيتات عينية أو معنوية أو كلاهما ، حيث يقصد بالتثبيتات العينية أنها ذلك الأصل الذي هو في حوزة الشركة من أجل الإنتاج و تقديم الخدمات و الإيجار و الاستعمال لأغراض إدارية ، و الذي يفترض أن تستغرق مدة استعماله إلى ما يعد السنة المالية ، أما التثبيت المعنوي هو أصل قابل للتجديد غير نقدي و غير مادي ، مراقب و مستعمل في إطار أنشطة عادية ( العلامات ، البرامج المعلوماتية ، رخص الاستغلال ، الإعفاءات مصاريف تنمية حقل منجمي موجه للاستغلال التجاري ... لذلك يتم إدراج التثبيت العيني و المعنوي كأصل و لكن بشروط محددة.

و بالنسبة لباقي تثبيتات شركة تأمينات CAAT لولاية غرداية يتم تقييدها على مستوى حسابي – IFRS COMPTE و PCN– COMPTE و كل تثبيت مسجل في الوثيقة المرفقة بالأسفل بأرقام القيود .

أنضر الملحق رقم (01)

**مثال :**

كما سوف يتم التطرق لحالة تعتبر مثالا يوضح الصورة بشكل جلي و هي عبارة عن التسجيل المحاسبي في البرنامج SIRIS لعملية شراء أصل ثابت بنواحي ولاية بسكرة من طرف مديرية التأمينات CAAT لولاية غرداية أنظر إلى الملحق رقم (02) عملية شراء المنزل المذكور في المثال لوحدة بسكرة بمبلغ 6100.000.00 دج .

**ملاحظة :** يعتبر القيد المحاسبي 1813470000 المخصص للإرسال و النقل .

**الفرع الثاني: المخزونات .**

في شركات التأمين عامة لا يتم تسيير المخزونات من طرف قسم المحاسبة و إنما هو يختص بدراسته قسم الموارد البشرية .

**المطلب الثاني: التقييم المحاسبي للأجور في شركة التأمين.**

تتم عملية التقييم أربعة مرات سنويا و ذلك كل 3 أشهر حيث تقوم كل وحدة بعملية تقييم الوكالات التي تكون في إقليمها , و بالمقابل تقوم المديرية العامة بتقييم الوحدات المتواجدة داخل التراب الوطني , كما هو موضح أدناه :

**مثال** :الحصول على مبنى بقيمة 6100،000،00 دج لفائدة المؤسسة عن طريق الإرتباط بين المؤسسة و وحدة بسكرة.

شكل رقم (4) : ميزانية

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | | 30/11/2015 | | |
| 213 | | مباني | 6100,000.00 | |
| | 181 | حسابات الارتباط بين مؤسسات | | 6100,000.00 |
| | | **"عملية الحصول على مبنى لفائدة المؤسسة عن طريق الإرتباط بين المؤسسة ووحدة بسكرة "** | | |

المصدر : بناءا على الوثائق

**تقييم المحاسبي لهذا المثال :**

- **حساب قسط الإهتلاك السنوي :**

$$\frac{\textbf{6100,000 دج}}{\textbf{20 سنة}} = \textbf{305000 دج}$$

- **حساب قسط الإهتلاك الشهري :**

$$\frac{305000 \text{ دج}}{12 \text{ شهر}} = 25417 \text{ دج}$$

سنة 2015 ⟵ 25417

2016 ⟵ 305000

2017 ⟵ 305000

2018 ⟵ 305000

2019 ⟵ 305000

2020 25417 *9 = 228750 دج

**مجموع قسط الإهتلاك – Vnc =Vo**

**6100000 – 1474167 = 4625833**

**فائض = القيمة العادلة – Vnc**

**4625833 – 4000000 = 625833**

**في إطار عمليات الإفصاح المحاسبي و المالي وفقا للتقييم الدوري للتثبيتات العينية فقد قامت المؤسسة بتقييم مباني ثم الحصول عليه سنة 2015 وطبقا لمبدأ للقيمة العادلة فقد تم الحصول على فائض قيمته يقدر بـ 625833 دج**

**جدول رقم(02) : جدول إهتلاك الخطي (ثابت)**

| السنة | Vo | A | ∑A | VNS |
|---|---|---|---|---|
| 2015 | 6100000 | 24517 | 25417 | 6074583 |
| 2016 | 6100000 | 305000 | 330417 | 5769583 |
| 2017 | 6100000 | 305000 | 635417 | 5464583 |
| 2018 | 6100000 | 305000 | 940417 | 5159583 |
| 2019 | 6100000 | 305000 | 1245417 | 4854583 |
| 2020 | 6100000 | 228750 | 1474167 | 4625833 |

**المطلب الثالث:الحالات الخاصة المحاسبية للتأمين .**

كباقي العمليات الإدارية , قد تحصل هنالك أخطاء منها ما يمكن تداركه و منه من لا يمكن , لذا فإن هذه الأخطاء يتم تصنيفها ضمن الحالات الخاصة .

كما هو موضح في المثال أدناه , ثم دفع مبلغ 173108.00 دج بالخطأ للعميل فيصل تحت رقم الملف 347/رح/20 تحت ترقيم 201/20 .

و من حسن الحظ تم تدارك الأمر قد قام العميل فيصل بإرجاع المبلغ المذكور بعد تواصل الإدارة بالعميل و تسوية الوضعية .

كما تم تصحيح العملية المحاسبية على مستوى مصلحة المحاسبة بطريقة عكس القيد كما هو موضح في الوثيقتين أدناه :

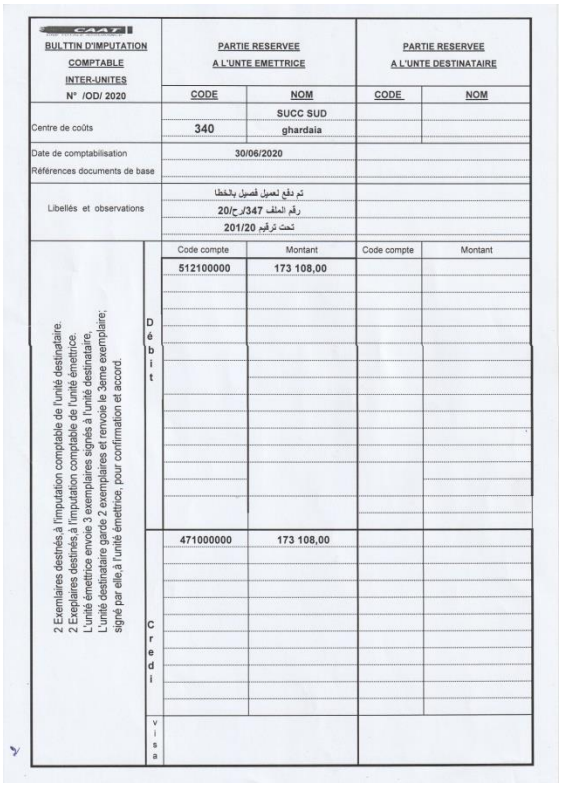

CAAT

BULTTIN D'IMPUTATION COMPTABLE INTER-UNITES N° /OD/ 2020

| | PARTIE RESERVEE A L'UNTE EMETTRICE | | PARTIE RESERVEE A L'UNTE DESTINATAIRE | |
|---|---|---|---|---|
| | CODE | NOM | CODE | NOM |
| Centre de coûts | 340 | SUCC SUD ghardaia | | |
| Date de comptabilisation | 30/06/2020 | | | |
| Références documents de base | | | | |
| Libellés et observations | تم دفع لعميل فصيل بالخطا رقم الملف 347/رح/20 تحت ترقيم 201/20 | | | |

| | Code compte | Montant | Code compte | Montant |
|---|---|---|---|---|
| Débit | 512100000 | 173 108,00 | | |
| Crédit | 471000000 | 173 108,00 | | |
| Visa | | | | |

2 Exemlaires destinés à l'imputation comptable de l'unité destinataire.
2 Exeplaires destinés à l'imputation comptable de l'unité émettrice.
L'unité émettrice envoie 3 exemplaires signés à l'unité destinataire,
L'unité destinataire garde 2 exemplaires et renvoie le 3eme exemplaire; signé par elle,à l'unité émettrice, pour confirmation et accord.

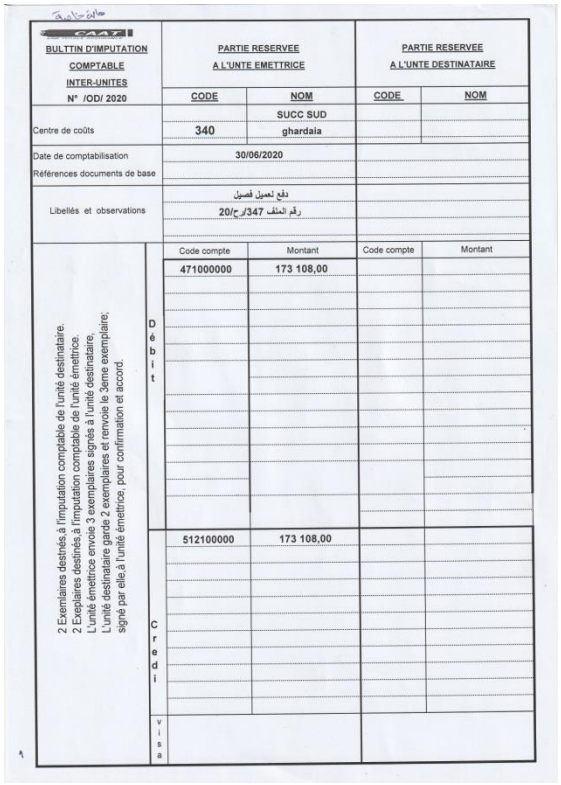

CAAT

BULTTIN D'IMPUTATION COMPTABLE INTER-UNITES N° /OD/ 2020

| | PARTIE RESERVEE A L'UNTE EMETTRICE | | PARTIE RESERVEE A L'UNTE DESTINATAIRE | |
|---|---|---|---|---|
| | CODE | NOM | CODE | NOM |
| Centre de coûts | 340 | SUCC SUD ghardaia | | |
| Date de comptabilisation | 30/06/2020 | | | |
| Références documents de base | | | | |
| Libellés et observations | دفع لعميل فصيل رقم الملف 347/رح/20 | | | |

| | Code compte | Montant | Code compte | Montant |
|---|---|---|---|---|
| Débit | 471000000 | 173 108,00 | | |
| Crédit | 512100000 | 173 108,00 | | |
| Visa | | | | |

2 Exemlaires destinés à l'imputation comptable de l'unité destinataire.
2 Exeplaires destinés à l'imputation comptable de l'unité émettrice.
L'unité émettrice envoie 3 exemplaires signés à l'unité destinataire,
L'unité destinataire garde 2 exemplaires et renvoie le 3eme exemplaire; signé par elle,à l'unité émettrice, pour confirmation et accord.

## خلاصة الفصل :

من خلال هذه الدراسة الميدانية التي تمت بشركة التأمين CAAT الجزائرية على مستوى ولاية غرداية والتي تتمثل في دراسة ميدانية حول مدى فعالية تطبيق القياس و الإفصاح المحاسبي في شركات التأمين الجزائرية.

# الخـاتمـة

## الخاتمة :

سعينا من خلال هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية المطروحة والمتمثلة في " **ما مدى فعالية تطبيق القياس والإفصاح المحاسبي على شركات التأمين الجزائرية** ؟" حيث تمت معالجة إشكالية البحث من خلال الجمع بين الدراسة النظرية من جهة والدراسة الميدانية من جهة أخرى، انطلاقا من فرضيات البحث وباستخدام الأساليب والأدوات المشار إليها في المقدمة.

وقد أجرينا هذه الدراسة على شركات التأمين الجزائرية (CAAT) على مستوى ولاية غرداية والتي لاحظنا من خلالها أن شركات التأمين تتميز بنظام محاسبي خاص يستجيب لمتطلباتها، من خلال وجود حسابات خاصة بقطاع التأمين وذلك لطبيعة النشاط الذي تقوم به.

# قائمة المراجع

# قـائمـة المـراجع :

**أولا : المراجع باللغة العربية**

**أ/ الكتب :**

1- محمد جمل على هلالي، عبد الرزاق قاسم شحاذة، محاسبة المؤسسات المالية، دار المناهج للنشر و التوزيع، ط1، 2007.

2- منير إبراهيم هندي , **إدارة الأسواق والمنشآت المالية** , توزيع دار المعارف الإسكندرية , 1999.

3- رسمية قرياقص ، الأسواق والمؤسسات المالية ، دار الجامعية للطبع و النشر ، الإسكندرية ، مصر . 2001

4- جورج ريجدا ، تعريب : محمد توفيق البلقيني ، إبراهيم محمد مهدي ، مبادئ إدارة الخطر و التأمين ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية , 2006 .

5-كمال الدين و آخرون ,**المحاسبة المتوسطة بين النظرية و التطبيق** , دار الجامعية , الإسكندرية , 1999.

**ب/ البحوث الجامعية :**

6- د. خلف الله بن يوسف ,**أهمية الإفصاح و القياس المحاسبي ي القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي و اثره على الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية ,** المركز الجامعي بافلو

7- عبد الجبار حسن عكاشة , **أثر تقويم الأصول الغير الملموسة و الإفصاح عنها في جودة التقارير المالية للمصارف**, أطروحة دكتوراه , جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا , الخرطوم , 2014 , ص 80

8- د. بن عيشي عمار د.دردوري لحسن , **الإفصاح المحاسبي و دوره في دعم نظام الرقابة بالشركات المساهمة الجزائرية دراسة حالة شركات المساهمة لولاية بسكرة** – الجزائر-

**ج/ المجلات العلمية**

9- د .عمر الفاروق زرقون , مسعود كسكس , **إشكالية القياس المحاسبي للتثبيتات المعنوية في ظل النظام المحاسبي المالي في البيئة المحاسبية الجزائرية-دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات في الجنوب الشرقي الجزائري مجلة الدراسات المالية والمحاسبية جامعة الشهيد حمه لخضر**-الوادي، الجزائر، العدد الثامن، السنة الثامنة .

**د/ التظاهرات العلمية (المؤتمرات والملتقيات والأيام العلمية)**

10 -سحنون بونعجة، نبيل بوفليح، **محاسبة شركات التأمين من منظور معايير المحاسبة الدولية،** الملتقى الدولي السابع حول "الصناعة التأمينية الواقع العملي وآفاق التطوير – تجارب الدول –" ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 04- 03ديسمبر ,2012 .

11-هوام جمعة وآخرونء الشفافية والإفصاح في إطار حوكمة الشركاتء الملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , جامعة باجى مختار, عنابة, الجزائر , يومى: 8 - 19 نوفمبر 2009 .

**ي/ المواقع الإلكترونية :**

12- موقع الأنترنيت WWW.CAAT.DZ

**ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية**

- IASB, Operating Segments, N : 8, November 2006.

-Jill SOLOMON, Aris SOLOMON, Op-cit.

ORGANIGRAMME CAAT 2005

- Compagnie Algérienne Des Assurances ،Rapport Annuel 20،05 **ALGER.**

# قائمة الملاحق

# الملحق رقم 01

| PCN - COMPTE | IFRS - COMPTE | Lib .Std - ifrs |
|---|---|---|
| 210.0000 | 20800000 | 208-AUTRES IMMOBILISATIONS INCORPORELLES |
| 212.1000 | 20400000 | 204- LOGICIELS |
| 220.0000 | 21100000 | 211- TERRAINS |
| 240.1000 | 21311000 | BATIMENTS ADMINS ETCOMMERCIAUX |
| 240. 4000 | 21314000 | IMMEUBLES DE RAPPORTS |
| 243.1000 | 21838310 | MATR ET OUTIL D'IMPRIMERIE |
| 243.4000 | 21838340 | MATR ET OUTIL DE SECURITE |
| 243.9000 | 21838390 | MATR ET OUTRES |
| 244.1000 | 21821000 | VEHICUILES LEGERS |
| 245.1000 | 21831000 | MOBILIER DE BUREAU ADM ET COM |
| 245.2000 | 21832000 | MATR DE BUREAU ADM ET COM |
| 245.3000 | 21833000 | MATR DE L'INFORMATIQUE |
| 245.4000 | 21834000 | MATR AUDIO VISUEL |
| 245.5000 | 21835000 | MATR DE ELECTRO MENAGER |
| 245.6000 | 21836000 | MATR DE CLIMATISATION |
| 250.0000 | 21350000 | BATIMENTS SOCIAUX |
| 252.0000 | 21837000 | |

# الملحق رقم 02



## Gestion-Ecritures-Comptables

| Date | Ag. | Doc | N° Séq | Ligne | Compte | Débit | Crédit | Devise | Libellé 1 | Libellé 2 | Libellé 3 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 30/11/2015 | 340 | OD | 20151366 | 1 | 2135000000 | 6.100.000,00 | 0 | DZD | RGT ACHAT LOGEMENT | AG347 MOIS11 | |
| 30/11/2015 | 340 | OD | 20151366 | 2 | 1813470000 | 0 | 6.100.000,00 | DZD | RGT ACHAT LOGEMENT | AG347 MOIS11 | |

CAAT

# الملحق رقم 03

| ACTIF | NOTE | MONTANT BRUTE N | AMORT-PROV N | MONTANT NET N | MONTANT NET N-1 |
|---|---|---|---|---|---|
| ACTIF NON COURANT | | | | | |
| Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif | | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| Immobilisation incorporelles | 2.1.1 | 276.919.794,32 | 178.740.271,84 | 98.179.522,48 | 118.177.552,38 |
| Immobilisation corporelles | 2.1.1 | | | | |
| - Terrains | | 627.211.910,93 | 0,00 | 627.211.910,93 | 627.211.910,93 |
| - Bâtiments | | 4.874.289.412,67 | 2.044.260.253,02 | 2.830.029.159,65 | 3.328.726.232,77 |
| - Immeubles de Placements | | 1.045.034.152,92 | 442.667.861,45 | 602.366.291,47 | 623.237.993,60 |
| - Autres immobilisations corporelles | | 1.679.674.034,25 | 1.109.452.214,62 | 570.221.819,63 | 516.660.780,89 |
| - Immobilisations en concession | | 34.757.250,00 | 8.425.991,60 | 26.331.258,40 | 27.384.507,35 |
| Immobilisation en cours | 2.1.1 | 1.010.901.606,69 | 3.657.853,85 | 1.007.243.752,84 | 548.183.556,80 |
| Immobilisation financières | 2.1.1 | | | | |
| - Titres mis en équivalence | | 0,00 | | 0,00 | 0,00 |
| - Autres participations et créances rattachées | | 3.976.045.735,88 | 357.883.748,77 | 3.618.161.987,11 | 3.753.417.565,70 |
| - Autres titres immobilisés | | 17.064.883.156,05 | 2.236.080,00 | 17.062.647.076,05 | 14.450.280.287,38 |
| - Prêts et autres actifs financiers non courants | | 117.934.145,22 | 2.919.438,53 | 115.014.706,69 | 149.837.955,16 |
| - Impôts différés actif | 2.1.5 | 234.482.717,90 | | 234.482.717,90 | 235.697.678,87 |
| - Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants | | 0,00 | | 0,00 | 0,00 |
| TOTAL I - ACTIF NON COURANT | | 30.942.133.916,83 | 4.150.243.713,68 | 26.791.890.203,15 | 24.378.816.170,24 |
| ACTIF COURANT | | | | | |
| Provisions techniques d'assurance | 2.1.2 | | | | |
| - Part de la coassurance cédée | | 0,00 | | 0,00 | 0,00 |
| - Part de la réassurance cédée | | 10.322.156.141,67 | | 10.322.156.141,67 | 9.547.035.426,28 |
| Créances et emploi assimilés | | | | | |
| - Cessionnaires & Cédants débiteurs | | 165.993.067,19 | 0,00 | 165.993.067,19 | 51.427.796,35 |
| - Assurés, intermédiaires d'assurance débiteurs | 2.1.3 | 13.443.472.856,52 | 2.591.785.790,22 | 10.851.687.066,30 | 9.681.878.755,97 |
| - Autres débiteurs | 2.1.3 | 3.243.230.214,78 | 45.429.187,93 | 3.197.801.026,85 | 2.810.285.422,78 |
| - Impôts et assimilés | | 998.581.948,38 | 152.327.878,90 | 846.254.069,48 | 784.752.495,78 |
| - Autres créances et emplois assimilés | | 0,00 | | 0,00 | 0,00 |
| Disponibilités et assimilés | 2.1.4 | | | | |
| - Placements et autres actifs financiers courants | | 10.502.419.814,25 | 42.484.084,59 | 10.459.935.729,66 | 11.624.466.578,39 |
| - Trésorerie | | 4.068.868.382,42 | | 4.068.868.382,42 | 3.063.399.387,80 |
| TOTAL II - ACTIF COURANT | | 42.744.722.425,21 | 2.832.026.941,64 | 39.912.695.483,57 | 37.563.245.717,42 |
| TOTAL GENERAL ACTIF | | 73.686.856.342,04 | 6.982.270.655,32 | 66.704.585.686,72 | 61.942.061.887,66 |

الملحق رقم 04

const salaire mois 06/ 2020 succ

| | PCN | SCF | MONTANT | SOLDE | DEBIT | CREDIT | GLOBALE |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Salaire de base | 6300100 | 63100110 | | | 0,00 | | |
| Indemnité différencielle du revenu | 6300300 | 63100130 | | | 0,00 | | |
| Indemnité d'Expérience Professionnelle | 6300200 | 63100120 | | | 0,00 | | |
| Prime de i c a | 6302100 | 63120000 | | | 0,00 | | |
| Prime de technicité | 6302300 | 63130600 | | | 0,00 | | |
| Prime de représentation | 6302600 | 63130300 | | | 0,00 | | |
| Prime de cvalorisation de l'emploi | 6302700 | 63130700 | | | 0,00 | | |
| Prime de caisse | 6302400 | 63130500 | | | 0,00 | | |
| Indemnité de nuisance micro | 6321150 | 63810400 | | | 0,00 | | |
| Prime de rendement individuel | 6302100 | 63130100 | | | 0,00 | | |
| avance pprime de rendement COL | | 42500300 | | | 0,00 | | |
| autre prime | | 631309000 | | | 0,00 | | |
| Indemnité de zone | 6321180 | 63810000 | | | 0,00 | | |
| Indemnité forfétaire de service permanent | 6321140 | 63810500 | | | 0,00 | | |
| autres indemnites | | 63810800 | | | 0,00 | | |
| Indemnité de panier | 6321190 | 63130000 | | | 0,00 | | |
| dotations provisions IDR | | 68163000 | | | 0,00 | | |
| Indemnité de transport | 6321120 | 63810200 | | | 0,00 | | |
| Indemnité d'utilisation véhicule | 6321110 | 63810100 | | | 0,00 | | |
| Indemnité pour salaire unique | 6321100 | 63810600 | | | 0,00 | | |
| Indemnité complémentaire d'allocation familliale | 6321200 | 63820200 | | | 0,00 | | |
| rembour assura group-tala | | 451120000 | | | 0,00 | | |
| Cotisations employeur - retraites complémentaire | | 63700400 | | | 0,00 | | |
| retenue prêt amenagemement | | 42280000 | | | 0,00 | - | |
| Cotisations employeur - retraites complémentaire | | 43840000 | | | - | - | |
| prime scolarite | | 42630000 | | | - | | |
| ret sur avance salaire | | 42500000 | | | - | 0,00 | |
| Cotisations sociales - retenues | 5451000 | 43100000 | | | | 0,00 | - |
| retenue achat prodoit electromenagers brand | 5451000 | 42680000 | | | | 0,00 | - |
| prêts vehicules | | 27412100 | | | | 0,00 | |
| emprunt nationnal | | 44310000 | | | | 0,00 | |
| Cotisations assurance groupes - retenues | 5452000 | 43210000 | | | | 0,00 | - |
| Prêts aadll | | 27412900 | | | | 0,00 | |
| Prêts construction | 4242000 | 27412200 | | | | 0,00 | - |
| G retenu sur les salaires du personnel et assimi | 5431100 | 44210000 | | | | 0,00 | - |
| Cotisations retraite complémentaire - retenues | 5454000 | 42630000 | | | - | 0,00 | - |
| Personnel - rémunération dûes | 5631000 | 42100000 | | | | 0,00 | - |
| presalaire | | 63100400 | | | 0,00 | | |
| retenue excedent abonnement mobilis | | 62611000 | | | | 0,00 | |
| Personnel - rémunération dûes | | 42110000 | | | 0,00 | 0,00 | - |
| | | | | | | | - |
| Cotisations de sécurité sociale CNAS | 6351000 | 43811000 | | | - | | |
| Cotisations de sécurité sociale CNAS | 5681000 | 63510000 | | | * | - | - |
| Cotisations de sécurité sociale CNAS | 6351000 | 63510000 | | | - | | |
| Cotisations de sécurité sociale CNAS | 5681000 | 43810000 | | | * | - | - |
| Salaire de base | 6300100 | 63100110 | | | 0,00 | | |

# الملحق رقم 05

COMPAGNIE ALGERIENNE DES ASSURANCES
SERVICE FINANCES ET COMPTABILITE
AGENCE:

CAAT

RECAPE SALAIR

COMPTABILITE

Date :
Folio :
Piéce :

FICHE D IMPUTATION

Journal : salaire LR

Mois :

| COMPTE DEBITEUR | COMPTE CREDITEUR | Libelle | Debit مدين | Credit دائن |
|---|---|---|---|---|
| 6310011000 | | SALAIRE DE BASE | | |
| 6310012000 | | INDEMN D EXPERIENCE PROFESSION. | | |
| 6313030000 | | INDEM DE RESPONSABILITE | | |
| 6313060000 | | PRIME DE TECHNICITE | | |
| 6313050000 | | PRIME DE CAISSE | | |
| 6313090000 | | PRIME DE RISQUES | | |
| 6381040000 | | INDEMNITE DE NUISANCE MICRO | | |
| 6381000000 | | INDEMNITE DE ZONE | | |
| 6381050000 | | INDEMNITE DE SERVICE PERMANENT | | |
| 6313000000 | | INDEMNNITE DE PANIER | | |
| 6381020000 | | INDEMNNITE DE TRANSPORT | | |
| 6310016000 | | SALAIRE COMPLEMENTAIRE UNIQUE | | |
| 6382020000 | | I C A F | | |
| 6351000000 | | COTISATION DE SECURITE SOCIALE A PAYER | | |
| 6370040000 | | COTISATION EMPLOYEUR RETRAITE COMPLEMENTAIRE | | |
| | 4310000000 | COTISATION SOCIALE RETENUE | | |
| | 4321000000 | COTISATION ASSURANCE GROUPE RETENUE | | |
| | 2741210000 | PRÊT VEHICULE | | |
| | 2741220000 | PRÊT (CONSTRUCTION,AMENAGEMENT,ACHAT LOGT) | | |
| | 4421000000 | I R G RETENU SUR SALAIRE | | |
| | 4322000000 | COTISATION RETRAITE COMPLEMENTAITE RETENUE | | |
| | 4210000000 | PERSONELS-REMUNERATION DUES | | |
| | 4381000000 | COTISATION SOCIALE A PAYER | | |
| | 4384000000 | COTISATION RETRAITE COMPLEMENTAIRE | | |
| | | TOTAL | 0,00 | 0,00 |

VISA COMPTABLE

**الملحق رقم 06**

| | 2017 | | 2018 | | Unité milliers de DA |
|---|---|---|---|---|---|
| | Montant | Structure | Montant | Structure | Variation |
| | 4 617 | 0% | 1 883 | 0% | -59% |
| TS | 103 670 | 8% | 111 945 | 9% | 8% |
| LE | 1 293 632 | 91% | 1 351 953 | 91% | 5% |
| | 12 894 | 1% | 20 562 | 0% | 59% |
| AL | 1 414 813 | 100% | 1 486 342 | 100% | 5% |

| | 2017 | | 2018 | | mi |
|---|---|---|---|---|---|
| BRANCHES | Montant | Structure | Montant | Structure | Va |
| ASS Risques Industriels | 6 824 136 | 51% | 5 414 644 | 45% | - |
| ASS.TRANSPORTS | 477 255 | 4% | 470 450 | 4% | |
| ASS.AUTOMOBILE | 6 125 648 | 46% | 6 147 998 | 51% | |
| ASS.CREDIT | 659 | 0% | 29 150 | 0% | 4 |
| TOTAL GENERAL | 13 427 698 | 100% | 12 062 242 | 100% | |